الشيخ إبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) واختياراته النحوية في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)

إعداد الدكتورة

سهام عاطف عبد العظيم القاضي

مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بكفر الشيخ

جامعة الأزهر

الشيخ إبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) واختياراته النحوية في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى بيان شخصية الشيخ الباجوري النحوية في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب)، وقد استخدمت المنهج: الاستقرائي، والتاريخي، والتحليلي النقدي في دراسة اختياراته النحوية في حاشيته، واقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم أحد عشر مطلبًا مرتبة تبعًا لألفية ابن مالك؛ نظرًا لشهرتها_ يسبقها مقدمة، وتمهيد:

المطلب الأول_ الموصولات، وفيها مسألة. **والمطلب الثاني**_ الابتداء، وفيه مسألة. **والمطلب الثالث**_ الحروف المشبه بـ«ليس»، وفيها مسألة. **والمطلب الرابع**_ «إن» وأخواتها، وفيها مسألة. **والمطلب الخامس**_ «ظن» وأخواتها، وفيها مسألة. **والمطلب السادس**_ التنازع، وفيه مسألة. **والمطلب السابع**_ المفعول فيه، وفيه ثلاثة مسائل. **والمطلب الثامن**_ التعجب، وفيه مسألة. **والمطلب التاسع**_ عطف النسق، وفيه مسألة. **والمطلب العاشر**_ عوامل الفعل، وفيه مسألة. **والمطلب الحادي عشر**_ «لو» الامتناعية، وفيه مسألة.

وأتبعت هذه المطالب بخاتمة، ذكرت فيها: **نتائج خاصة، ومنها:** أن الباجوري لم يكن مجرد ناقل أو عارض في حاشيته، بل كانت اختياراته مناسبة لأصول الترجيح في النحو العربي. كما ذكرت فيها: **نتائج عامة، ومنها:** الكشف عن مخالفة الأقوال المنسوبة إلى بعض العلماء في الكتب المتأخرة لما ورد في مؤلفات أصحابها أو مجالسهم. وأردفتها **بالتوصيات**، ومنها: دراسة اختيارات الشيخ الباجوري العروضية والتصريفية في: الإسعاد على (بانت سعاد)، ودراسة جهوده في مؤلفاته، وأثرها في علوم العربية؛ لنفع طلاب العلم. وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع.

والتزمت بوضع عنوان مناسب لكل مسألة، يليه تعليق الباجوري على بيت القصيد لكعب، ثم شرحه وتوضيحه، مع ذكر العلماء السابقين له في اختياراته وأدلتهم عليها، ثم ذكر باقي الآراء_ إن وجدت_ بالمسألة وأدلتهم عليها، وتخريج الشواهد من مظانها، ثم الترجيح، داعمة ذلك بالأدلة السديدة.

الكلمات المفتاحية: الباجوري، اختيارات، نحوية، الإسعاد، بانت سعاد لكعب.

Al Sheikh Ibrahim Al_Bagouri (d. ١٢٧٧ AH) and his grammatical choices in a footnote (Al_Isaad on Bant Souad) for Kaab Bin Zuhair

Abstract:

The research aims to indicate the personality of Sheikh Al_Bagouri grammatical in Al_Isaad on Bant Souad by Kaab, has used the method: inductive, historical, and analytical critical in the study of grammatical choices in his footnote, and the nature of the subject required that divide eleven requirements arranged according to the millennium of Ibn Malik; _ Preceded by an introduction, followed by a conclusion:

The first requirement_ connectors, and there is an issue**. And the second requirement**_ the beginning, and there is an issue. **And the third requirement**_ the letters similar to (not), and there is a problem**. And the fourth requirement**_ (In) and her sisters, and there is an issue. **And the fifth requirement**_ think and her sisters, and there is an issue. **And the sixth requirement**_ conflict, and there is an issue. **And the seventh requirement**_ the effect in it, and it has three issues. **And the eighth requirement**_ is exclamation, and there is an issue. **And the ninth requirement**_ is the kindness of the system, and there is an issue. **And the tenth requirement**_ the factors of action, and there is an issue. **And the eleventh requirement**_ if abstinence, and there is an issue.

These demands were followed by a conclusion, in which they stated: special results, including: that Al_Bagouri was not just a carrier or an exhibitor in his entourage, but his choices were appropriate for the origins of weighting in Arabic grammar. It also mentioned general results, including: revealing the contradiction of the statements attributed to some scholars in the late books to what was mentioned in the writings of their owners or their councils. She added recommendations to them, including: studying Sheikh Al_Bagouri's presentational and inflectional choices in (Al_Isaad on Bant Souad), and studying his efforts in his writings, and their impact on Arabic sciences, for the benefit of students of science. The research was appended with bibliographies of sources and references.

It committed to putting an appropriate title for each issue, followed by Al_Bagouri's comment on the whole point of Kaab, then explaining and clarifying it, with previous scholars mentioning him in his choices and their evidence for them, then mentioning the rest of the opinions _ if any _ on the issue and their evidence for it, and extracting evidence from its contents, and then weighting, supporting it with sound evidence.

Keywords: Al_Bagouri, selections, grammar, Al_Isaad, Bant Souad by Kaab.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي شرف الإنسان، وعلمه القرآن، وخصه بالإفهام ومنطق اللسان، وكرمه بالعقل الذي وزن به قضايا القياس في أجود ميزان، وفضل اللغة العربية بالبيان والتبيان، والصلاة والسلام على المبعوث بأكمل الأديان في كل زمان وأوان، وعلى آله وصحبه أولي الجود والإحسان.

أما بعد:

فلقد حظيت قصيدة (بانت سعاد)، أو (البردة) لكعب بن زهير_ رضي الله عنه _ باهتمام بعض العلماء الذين قدموا لها كل غالٍ ونفيس، واستفتحوا مجالسهم بها؛ قربة لله_ عز وجل_، واستخراجًا لشواهدها، وتفصيلًا لمجملها، وتفسيرًا لمبهمها، وضبطًا لكلماتها، وتحقيقًا لرواياتها، وإبانة عن وجوه إعرابها، وكشفًا عن أساليب بلاغتها وسمو بيانها[(١)]، وتحصيلًا لقواعد اللغة العربية والفوائد الأدبية فيها، واستنباطًا لدرر (البردة) من أصدافها التي حوت كثيرًا من آراء النحويين ومذاهبهم، مع ما تمتاز به من دقة المعاني وجودة الألفاظ، ولما فيها من نعوت الحضرة النبوية وأوصاف أصحابه البهية[(٢)]، ومن هؤلاء العلماء: إبراهيم الباجوري، شيخ الوقت والأوان، الذي مد يده وساهم فكره بحاشية سماها: **الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)** على شرح ابن هشام للقصيدة العصماء.

ولما عكفت على قراءة **الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)** للشيخ الباجوري وجدت بين دفتيها الكثير من الاختيارات النحوية والتصريفية والعروضية،

(١) ينظر الإسعاد/ ١٠.

(٢) ينظر المصدر السابق/ ٢٠٣.

فأثرت دراسة اختياراته النحوية؛ لموافقة لوائح النشر في المجلات العلمية، فجاء البحث بعنوان: **الشيخ إبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) واختياراته النحوية في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير).**

✍ والذي حفزني إلى اختياره، بعد التوكل على الله ﷻ أسباب، ومنها_

- أن حاشية الإسعاد على (بانت سعاد لكعب) لم تطلها يد الباحثين إلا بتحقيق بلاغي.(١)
- منزلة العالم العامل الشيخ الباجوري، الذي افتخرت به الفضائل، حتى قدمته على الأوائل.(٢)
- أن دراسة الاختيارات عامل قوي يُثري المادة العلمية لدى الباحثين، ويربي فيهم القدرة على الترجيح السديد والتعليل الرشيد. _ _ .

✍ الهدف من البحث: تكمن أهمية هذا البحث في:

- معرفة جهود الشيخ الباجوري اللغوية وآثاره العلمية_ التي أثري بها المكتبة العربية؛ للإلمام بفكره، ولفتح مجالات البحث فيها_.
- الوقوف على اختياراته النحوية في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب).
- معرفة ما منهجه النحوي، وأصول الترجيح لديه، ومدرسته النحوية؟

✍ وكشف البحث أن الشيخ الباجوري لم يكن مجرد ناقل أو عارض في حاشيته، بل كانت اختياراته مناسبة لأصول الترجيح في النحو العربي، إضافة إلى

(١) للأستاذ الدكتور/ رفعت علي محمد_ دار النشر: كشيدة_ مكان النشر: القاهرة_ ط٣_ تاريخ النشر: (١٤٤٢هـ_ ٢٠٢١م).

(٢) حلية البشر (بتصرف يسير)/ ٨.

مخالفة الأقوال المنسوبة إلى بعض العلماء في الكتب المتأخرة لما ورد في مؤلفات أصحابها أو مجالسهم.

صعوبات البحث:

كانت طبعة: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)_ دار النشر: الكاستلية مكان النشر: القاهرة_ ط١_ تاريخ النشر: (١٢٨٦هـ) المعتمدة في البحث، إلى أن وفقت_ بفضل الله ﷻ_ في الوصول إلى الطبعة المحققة، فكان التوثيق منها نهاية، وعلم الله بما كان بينهما!

الدراسات السابقة:

لم أعثر على دراسة: الشيخ إبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) واختياراته النحوية في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)، ولكن هناك دراسات أخرى في مؤلفات الشيخ الباجوري، وذكرها في هذا المقام من تمام الفائدة، وهي:

١- القضايا الصرفية والنحوية في حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد_ تأليف: أحمد محمد عبد الراضي_ الناشر: مكتبة الثقافة الدينية_ تاريخ النشر: ١ يناير (٢٠٠٨م).

٢- أثر الإعراب ومعاني الحروف والإضافة في الشروح الفقهية_ حاشية الباجوري نموذجًا_ الكاتب: العمير محمد بن إبراهيم_ مكان النشر: مجلة مقامات للدراسات اللسانية والنقدية والأدبية_ الناشر: المركز الجامعي آفلو_ معهد الآداب واللغات_ الجزائر_ العدد (٢)_ المجلد (٦) _ تاريخ النشر: ديسمبر (٢٠٢٢م).

٣- الشيخ إبراهيم الباجوري وتعاقب الحروف من خلال شرحه بردة الإمام البوصيري (عرضًا ومناقشة) للدكتور/ عصام عبد الغفار الباز السيد الشوربجي_ مكان النشر: المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدمياط الجديدة_ جامعة الأزهر_ العدد (١٢)_ تاريخ النشر: يونيو (٢٠٢٣م).

أما منهج البحث: فاقتضى المنهج الاستقرائي، والتاريخي، والتحليلي النقدي في دراسة مسائله بجمع تعليقات الباجوري المؤيدة لرأيه في المطلب الواحد تحت عنوان مناسب؛ لتأكيد اختياراته، والاتيان بالنصوص المخالفة لها_ إن وجدت في المسألة [(١)]_؛ إشارة إلى تنوع آرائه، ويلي هذه التعليقات على بيت القصيد شرح لنص الباجوري، يتبعه ذكر العلماء السابقين له في اختياراته وأدلتهم عليها، ثم ذكر بقية الآراء_ إن وجدت في المسألة_، وتوثيقها من كتبهم_ إن كانت بين يدي_ أو كتب من نقل عنهم، وترتيب المصادر والمراجع في الحواشي حسب وفيات أصحابها، أو حسب الحروف الألفبائية_ لو اتحد مؤلفها_، إضافة إلى عزو الآيات القرآنية إلى سورها بالخط العثماني برواية حفص عن عاصم، وتخريج القراءات القرآنية وأقوال العرب_ نظمًا ونثرًا_ والأبيات الشعرية من مظانها، مع تذييل المسألة بتعقيب، موضحة فيه أهم النقاط التي كشفت دراسة المسألة عنها، وذكر الرأي المختار من الآراء في المسألة، داعمة ذلك بالأدلة السديدة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم أحد عشر مطلبًا_ يسبقها مقدمة، وتمهيد، ويعقبها خاتمة، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس البحث التفصيلي، وذلك على النحو التالي:

أولًا_ المقدمة، وفيها: أسباب اختياري للموضوع، والهدف منه، وصعوباته، والدراسات السابقة له، ومنهجي فيه، وخطته.

ثانيًا_ التمهيد، وفيه: الشيخ الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) (حياته، وآثاره)، وعرضت فيه: اسمه، وشهرته، ولقبه، ومولده، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته، وآثاره العلمية، وحاشية الإسعاد على (بانت سعاد لكعب) ومنهجه فيها، ورحلته العلمية والعملية، ووفاته.

(١) كما في مسألتي_ أولى العاملين بالعمل في التنازع، و_ «إذا» بين الظرفية والشرطية.

ثالثًا_ الاختيارات النحوية للشيخ/ الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب)، وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم أحد عشر مطلبًا، مرتبة تبعًا لألفية ابن مالك؛ نظرًا لشهرتها:

- المطلب الأول_ الموصولات، وفيها مسألة: استعمالات «ما» السابقة للفعل الماضي.
- المطلب الثاني_ الابتداء، وفيه مسألة: إعمال اسم الفاعل والظرف من دون الاعتماد.
- المطلب الثالث_ الحروف المشبه بـ«ليس»، وفيها مسألة: الخلاف في العامل فيما بعد «ما».
- المطلب الرابع_ «إنَّ» وأخواتها، وفيها مسألة: مجيء «إنَّ» بمعنى «لعلَّ».
- المطلب الخامس_ «ظنَّ» وأخواتها، وفيها مسألة: «إخال» بين الإعمال والإلغاء والتعليق.
- المطلب السادس_ التنازع، وفيه مسألة: أولى العاملين بالعمل في التنازع.
- المطلب السابع_ المفعول فيه، وفيه ثلاث مسائل، وهي_ الأولى_ استعمالات «إذ»، والثانية_ «إذا» بين الظرفية والشرطية، والثالثة_ معنى «لدى».
- المطلب الثامن_ التعجب، وفيه مسألة: حقيقة «أفعل به».
- المطلب التاسع_ عطف النسق، وفيه مسألة: عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس.
- المطلب العاشر_ عوامل الفعل، وفيه مسألة: «لمَّا» التعليقية بين الظرفية والحرفية.
- المطلب الحادي عشر_ «لو» الامتناعية، وفيه مسألة: الأوجه الإعرابية في «أنَّ» وصلتها بعد «لو».

رابعًا_ الخاتمة، وفيها: النتائج: وتنقسم إلى_ نتائج خاصة، وعامة، وأردفتها بالتوصيات، التي أسفر عنها البحث.

خامسًا_ ثبت المصادر والمراجع.

سادسًا_ فهرس البحث التفصيلي.

ومن الله العون والتوفيق، وعليه التكلان!

التمهيد: الشيخ الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) (حياته، وآثاره)

أولًا_ اسمه، وشهرته، ولقبه، ومولده:

هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي، واشتهر ببرهان الدين وشيخ الإسلام، ولقب بالباجوري نسبة إلى بلدته التي وُلد فيها بمديرية المنوفية عام (١١٩٨هـ_ ١٧٨٤م).[١]

ثانيًا_ شيوخه:

تلمذ على أعلام علماء الأزهر، مثل: الشيخ محمد الأمير، وشيخ الجامع الأزهر الأسبق عبد الله الشرقاوي، والشيخ حسن القويسني، والسيد داود القلعاوي، والشيخ محمد الفضالي إلى أن ظهرت عليه ملكة التأليف والتدريس، فإذا فرغ منهما رتل القرآن الكريم بصوت شجي يسعى لسماعه المئات.[٢]

ثالثًا_ تلامذته، ومن أبرزهم:

الشيخ رفاعة الطهطاوي الذي درس عليه شرح الأشموني وتفسير الجلالين (ت:١٨٦١م)[٣]، والسيد محمد بن عبد الله الخالدي المالكي الجزائري (ت: ١٢٨٣هـ)، وأجازه بما حواه ثبت الشيخ محمد الأمير، أو صحت له روايته عن غيره إجازة عامة[٤]، والشيخ محمد المدني بن عزوز المالكي (ت: ١٢٨٥هـ)[٥]، والشيخ محمد ابن سعيد المنير الحنفي الدمشقي (ت: ١٢٩١هـ)[٦]، والشيخ محمد بن شاكر الدمشقي

---

(١) تنظر ترجمته في حلية البشر/ ٧، ٨، ٥٠٥، وإتحاف أعلام الناس ٤/ ٤١٥، والأعلام ١/ ٧١، ومعجم المؤلفين ١/ ٨٤، والأزهر في ألف عام ١/ ٢٤٨.

(٢) ينظر حلية البشر/ ٨، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ومعجم المؤلفين ٣/ ٢٢٣، ٦/ ٤١، ٩/ ٦٨، ١٠/ ٦٠، والأزهر في ألف عام ١/ ٢٤٥، ٢٤٨، ٢/ ٤٤، ٤٥.

(٣) ينظر شيوخ الأزهر ٢/ ٥٣، والأزهر في ألف عام ٢/ ٣٣٠.

(٤) ينظر حلية البشر/ ١٢٨٢، ١٢٨٣.

(٥) ينظر فهرس الفهارس ٢/ ٥٥٠.

(٦) ينظر حلية البشر/ ١٣٤٦، ١٣٤٧.

الحنفي (ت: ١٢٩٣هـ)[١]، والشيخ حسن العدوي الحمزاوي المالكي (ت: ١٣٠٣هـ)[٢]، والشيخ محمد بن مصطفى بن يوسف بن علي الطنطاوي الأزهري (ت: ١٣٠٦هـ)[٣]، والسيد محمد علاء الدين بن محمد عابدين (ت: ١٣٠٦هـ)[٤]، ومحمد شمس الدين الأنباري النحوي (ت: ١٣١٣هـ)[٥]، والشيخ محمد الأشموني الأزهري الشافعي (ت:١٣٢١هـ)[٦]، والشيخ وجيه الدين الشربيني الشافعي (ت: ١٣٢٦هـ)[٧].

رابعًا_ آثاره العلمية، ومن أهمها:

حاشية الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)[٨]، وحاشية أم البراهي السنوسي[٩]، وحاشية تحفة البشر تعليقات على مولد المصطفى_ ﷺ_ لابن حجر[١٠]، وحاشية تحفة المريد على جوهرة التوحيد[١١]، وحاشية تحقيق المقام على كفاية العوام في علم الكلام[١٢]، وحاشية علي شرح العقائد النسفية[١٣]، وحاشية

(١) ينظر حلية البشر/ ١٣٥٣، ١٣٥٤.

(٢) ينظر فيض الملك الوهاب ١/ ٣٨٩.

(٣) ينظر حلية البشر/ ١٢٨٥، ١٢٨٨.

(٤) ينظر المصدر السابق/ ١٣٣٥، ١٣٣٧.

(٥) ينظر الموسوعة الميسرة ٣/ ٢٤٤٢، ٢٤٤٣.

(٦) ينظر فيض الملك الوهاب المتعالي ٢/ ١٤٨٤.

(٧) ينظر فهرس الفهارس ٢/ ٣ ٦٦.

(٨) ينظر البحث/ ٤.

(٩) ومعها تقريرات الأفاضل: سيد الشرشيمي الصغير الشرقاوي (ت: ١٢٨٨هـ)، ومحمد بن أحمد الصفتي الزينبي (ت: ١٢٩٢هـ)، وأحمد بن أحمد الأجهوري (ت: ١٢٩٢هـ)، وشمس الدين محمد ابن محمد الأنبابي (ت: ١٣١٣هـ)_ تح: ماهر عدنان عثمان_ دار النشر: تحقيق الكتاب_ مكان النشر: إسطنبول، تركيا_ ط١_ (١٤٤٣هـ_ ٢٠٢٢م).

(١٠) تقديم وتعليق: الشيخ/ محمود سويلم_ دار النشر: كشيدة_ مكان النشر: القاهرة_ ط١_ (٢٠١٤م).

(١١) تح: علي جمعة محمد الشافعي_ دار النشر: السلام_ مكان النشر: القاهرة_ ط١_ عام النشر: (١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م).

(١٢) تح: الشيخ/ محمد الفضالي_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت، لبنان_ ط١_ عام النشر: (١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م).

(١٣) تح: أنس الشرفاوي و: حسام صالح_ دار النشر: التقوى_ ط ١_ عام النشر: (٢٠٢٠م).

على الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية[١]، وحاشية على قصيدة البردة للبوصيري[٢]، وحاشية على متن السمرقندية في علم البيان[٣]، وحاشية على متن السلم المنورق في المنطق[٤]، وحاشية على المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية[٥]، والدُّرر الحِسان شرح فتح الرحمن في بيان الإسلام والإيمان وما يتعلق بهما من الأحكام[٦]، ورسالة موجزة في علم التوحيد[٧]، وشرح بداية المريد للشيخ السباعي[٨]، وفتح الخبير اللطيف بشرح متن الترصيف[٩].

خامسًا_ حاشية الإسعاد على (بانت سعاد لكعب) ومنهجه فيها:

- بعد الحمد لله_ ﷻ_ استهل الشيخ الباجوري حاشيته بتمهيد بين فيه سبب نظم القصيدة، وهو: طمح كعب بن زهير_ رضي الله عنه_ في عفو سيدنا رسول الله_ ﷺ_ عنه بعد أن أهدر دمه! وأتبعه بالمقدمة الغزلية المثبتة في الديوان، وكانت على **أربعة أنواع**[١٠]_

(١) دار النشر: مصطفى البابي الحلبي_ مكان النشر: القاهرة، مصر_ ط١_ من دون تاريخ.

(٢) ضبطها وعلق عليها الشيخ/ عبد الرحمن حسن محمود_ دار النشر: مكتبة الآداب_ مكان النشر: القاهرة_ ط١_ من دون تاريخ.

(٣) مخطوط في جامعة الملك سعود برقم (٣٤٨٣)_ علم البيان، البلاغة العربية_ ط١_ عام النشر: (١٢٦١هـ).

(٤) تح: حسن الشافعي_ باعتناء د. أحمد روتان_ دار النشر: ابن كثير_ مكان النشر: القاهرة_ ط٤_ من دون تاريخ.

(٥) تح: محمد عوامة_ دار النشر: مكتبة عين الجامعة_ ط١_ عام النشر: (١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م).

(٦) تح: عمار بسام الجابي_ دار النشر: البصائر الدمشقية_ ط١_ عام النشر: (١٤٤٢هـ_ ٢٠٢١م).

(٧) تح: محمد نووي الجاوي_ عليه شرح اسمه شرح تيجان الدراري على رسالة الباجوري في التوحيد_ دار النشر: المكتبة الهاشمية_ مكان النشر: إسطنبول، تركيا_ ط١_ عام النشر: (١٤٣٤هـ_ ٢٠١٣م).

(٨) تح: د. محمد عبد القادر نصار_ دار النشر: الإحسان_ مكان النشر: مصر_ ط١_ عام النشر: (٢٠١٧م).

(٩) دار النشر: المطبعة الميمنة_ مكان النشر: مصر_ ط١_ عام النشر: (١٣١٣هـ).

(١٠) ينظر الإسعاد/ ٣٦_ ٣٩.

الأول_ ذكر صفات المحب وفراقه، **والثاني**_ ذكر صفات المحبوب؛ دلالة على خوفه من رفض سيدنا رسول الله_ ﷺ_ العفو عنه ، **والثالث**_ ذكر ما يتعلق بهما؛ إشارة إلى صعوبة وصوله إلى سيدنا رسول الله_ ﷺ_، **والرابع**_ ذكر حال الوشاة إلى البيت السابع والثلاثين، وعرج منه إلى بيت القصيد، وهو: **مدح** سيدنا رسول الله_ ﷺ_ في البيت الثامن والثلاثين إلى آخر البيت الموفي خمسين، ثم انتقل منه إلى **الخاتمة**، وفيها: مدح المهاجرين إلى آخر القصيدة في البيت السابع والخمسين[(١)]، وعاتبه سيدنا رسول الله_ ﷺ_ على عدم مدحه الأنصار[(٢)]!

- شرح الشيخ الباجوري الكلمات الغريبة في القصيدة، وكشفه عن أصولها، مع بيان الأوجه الإعرابية الجائزة فيها، ويقفو ذلك بخلاصة المعنى لبيت القصيد.
- كونه بصري المذهب، ولم يكن في حاشيته على شرح ابن هشام للقصيدة مجرد ناقل أو عارض، بل كانت اختياراته مناسبة لأصول الترجيح في النحو العربي، ويؤيد ذلك ما يلي:

---

(١) **هَيفَاءُ مُقبلةً، عَجزَاءُ مُدبِرةً ∴ لا يشتكى قصرٌ منها ولا طولُ**

البيت من البسيط منسوب إلى كعب_ رضي الله عنه_، وبلا نسبة في إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٩٨، ومنسوب إلى أبي زبيد الطائي في ديوانه/ ٣٦، براوية: *مَحْطُوطَةً شَنْبَاءُ أَنْيَابَا* مكان الشطر الآخر، وينظر البيت في الكتاب (هارون) ١/ ١٩٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٩٣، واللسان (هـ.ل.ب) ١/ ٧٨٧، و(ع.ج.ز) ٥/ ٣٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٨٣، ٨٤.

البيت «غير ثابت في كثير من النسخ، ولذا لم يشرح عليه غالب الشراح» الإسعاد/ ٥٣. وكذلك قوله:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها ∴ وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ

البيت من البسيط، لكعب_ رضي الله عنه_ في ديوانه/ ٦٢ برواية أبي العباس الأحول، ولم يرد في ديوانه برواية نفطويه، كما ذكر البغدادي في حاشيته على شرح بانت سعاد ١/٢٢٤:

أَرْجو وآمُلُ أنْ يَعْجَلْنَ في أبدٍ ∴ وما لهنَّ طَوالَ الدهرِ تَعجيلُ

والبيت منسوب إلى أبي زيد القرشي في جمهرة أشعار العرب/ ٢٣٧، وينظر في خزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣١١، وشرح عمدة الحافظ/ ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٢/ ٤١٢.

ولعل اختلاف النسخ في عدد أبيات القصيدة يرجع لاختلاف الرواة في الحفظ.

(٢) الإسعاد/ ٦_ ٨.

١_ اهتمامه بذكر الروايات المتعددة في الأبيات لكعب، كما في قوله: «والرواية الثانية... أحسن_ كما قاله ابن هشام_، وقد ورد في القرآن من هذا المعنى...»[(١)]، وقوله: «لكن الرواية بالكسر على أنه تعليل مستأنف، فهو تعليل في المعنى، ومثله قوله ﷻ[(٢)]: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[(٣)]»[(٤)]، واهتمامه_ أيضًا_ بلغات العرب، كما في قوله: «و"ما": نافية ملغاة، لا عمل لها_ حتى عند الحجازيين...»[(٥)]، وقوله: «**ومقتضى التعليل: فتح همزة "إنَّ" على تقدير اللام، وهو جائز لغة**[(٦)]»[(٧)].

٢_ التزامه بالقياس، الأمر الذي تسبب في مخالفته لبعض الآراء، كما في حكمه بخروج بدر الدين بن مالك عن القياس في إعمال «إخال» إذا تقدمتها «ما»؛ لإضماره المفعول الأول، وتقديره: «وما إخاله»، وأنه لا ينبغي الحمل عليه، مع إمكان أن تكون ملغاة أو معلقة[(٨)].

---

(١) الإسعاد (بتصرف يسير)/ ١٨٩.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب والعليمي، وروى نُصير عن الكسائي، وروى الأعشى والجعفي عن أبي بكر عن عاصم في رواية داود الإيادي: ﴿**إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا**﴾_ **بكسر همزة** «إنّ»_ وقرأ أهل المدينة حفص عن عاصم والأعمش وحمزة: **بفتح همزة** «إنّ»، وقرأ مجاهد عن أصحاب البزار عن يحيى عن أبي بكر: بالفتح والكسر جميعًا.
تنظر هذه القراءات في إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٧، ومعاني القراءات للأزهري ١/ ٣٧٩، وحجة القراءات لأبي زرعة/ ٢٦٥، والبحر المحيط ٤/ ٦١٣، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٧٧.

(٣) سورة النساء/ (٢).

(٤) الإسعاد/ ٨٦.

(٥) المصدر السابق/ ٤٨.

(٦) لغة أهل المدينة، وتنظر في الكتاب (هارون) ٢/ ١٢٣، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٧٧.

(٧) الإسعاد/ ٨٦.

(٨) المصدر السابق/ ٩٥، ٩٦.

٣_ التزامه بالرتب الإعرابية وقت ذكره للأوجه الثلاثة_ الضم، والفتح والكسر في: «ضخم، وعبل...» [١]،وفي قوله: «فتجري فيها الأوجه الثلاثة السابقة"[٢]، وفي هذا دلالة على إتقانه لأصول النحو.

٤_ ذكره آراء العلماء منسوبة إلى أصحابها تارة[٣]؛ لتأييد أو معارضة، وأخرى_ جاءت من دون نسبة إلى أصحابها[٤]؛ دلالة على جواز الجمهور لها.

٥_ مخالفته بعض كلمات القصيدة، كما في مسألة: مجيء «أنَّ» بمعنى: «لعلَّ»؛ إذ ذهب فيها إلى أن مقتضى التعليل: فتح همزة «إنَّ» على تقدير اللام[٥].

مما يدل دلالة واضحة على أن شخصية الشيخ الباجوري علمية مستقلة وعلى سعة في المعرفة وتبحر في العلم، مما تتسم به الشخصيات الأزهرية، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾[٦]!

سادسًا_ رحلته العلمية والعملية:

قدِم إلى الأزهر الشريف عام: (١٢١٢هـ)؛ لطلب العلم، وكان شافعيًا من الطبقة الأولى، ووُلِّيَ مشيخة الأزهر في: (شعبان: ١٢٦٣هـ_ يوليو: ١٨٤٧م)، ولم يمنعه تولي المشيخة من مباشرة التدريس مع القيام بشؤون المشيخة، ولما تقدمت به السن لم يعد قادرًا على إدارة الأزهر_ الذي بقي بعد موته مدة بلا شيخ؛ تقديرًا له، واستمر

(١) الإسعاد/ ١١٢.
(٢) المصدر السابق (بتصرف يسير)/ ٨٤، ٨٥.
(٣) الإسعاد/ ٤٨، ٩٥، ٩٦، ١١٢، ١٤٩.
(٤) المصدر السابق/ ٤٩، ٥٤، ٥٦، ٦٧، ٧١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٤، ١٠٦، ١١٠، ١٣٩، ١٥٧، ١٧٢، ١٨٤.
(٥) الإسعاد/٨٦.
(٦) سورة يوسف من/ (٧).

الوكلاء الأربعة، وهم_ الشيخ أحمد كيوه العدوي المالكي، والشيخ إسماعيل الحلبي الحنفي، والشيخ خليفة الفاشني الشافعي، والشيخ مصطفى الصاوي الشافعي، برئاسة: الشيخ مصطفي العروسي قائمين مقام الشيخ الباجوري؛ لمباشرة أمور الأزهر.(١)

سابعًا_ وفاته:

دفن بالمجاورين، يوم الخميس: ثامن وعشرين من ذي القعدة عام: (١٢٧٦هـ)، وقيل: عام (١٢٧٧هـ_ ١٨٦٠م).(٢)

(١) ينظر حلية البشر/ ٧، ٨، ٥٠٥، وإتحاف أعلام الناس ٤/ ٤١٥، والأعلام ١/ ٧١، ومعجم المؤلفين ١/ ٨٤، وشيوخ الأزهر ٢/ ٥١، والأزهر في ألف عام ١/ ٢٤٨، ٢/ ٣٦١.

(٢) ينظر حلية البشر/ ٨، والأعلام ١/ ٧١، ومعجم المؤلفين ١/ ٨٤، والأزهر في ألف عام ١/ ٢٤٨.

الاختيارات النحوية للشيخ إبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)، وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم أحد عشر مطلبًا:

المطلب الأول_ الموصولات، وفيها مسألة:
استعمالات «ما» السابقة للفعل الماضي

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

فَلا يغُرّنْكَ مَا مَنّتْ، وما وَعَدَتْ ∴ إنّ الأَمَانيَّ والأَحْلامَ تَضْليلُ[(١)]:

«و"ما" يحتمل أن يكون: اسمًا موصولًا، بمعنى: "الذي"، وأن تكون: نكرة موصوفة، بمعنى: "شيء"، وعلى كل فهي في محل رفع على الفاعلية... ويحتمل أن تكون: مصدرية، فتكون هي وصلتها في تأويل مصدر، هو الفاعل... و"ما" المصدرية من الحروف، وقوله: "وما وعدت"... فتجري فيها الأوجه الثلاثة السابقة_ وهي أن تكون: اسمًا موصولًا، أو: نكرة موصوفة، أو: مصدرية»[(٢)].

وأقول: دار نص الباجوري السابق حول استعمالات «ما» في قول كعب: «ما منت»، و: «ما وعدت»، وأجاز فيهما **أن تكون: اسمًا موصولًا، أو: نكرة موصوفة، أو: مصدرية**_ من دون نسبة الآراء إلى أحد_ ويؤكد قوله: «**فتجري فيها الأوجه الثلاثة السابقة**».

ونص ابن يعيش[(٣)] على وقوع الخلاف في استعمال «ما» بين سيبويه[(٤)] والأخفش[(٥)]، وانفرد ابن خروف[(٦)] بنسبة اتفاقهما على كون «ما» المصدرية حرفًا؛ اعتمادًا على ما ذكره الأخفش في (معاني القرآن)[(٧)].

وسبق سيبويه[(٨)] الباجوري في: إجازة كون «ما» حرفًا بمنزلة «أنْ» المصدرية،

---

(١) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٢، وينظر البيت في جمهرة أشعار العرب/ ٦٢٤، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٥١، ونهاية الأرب في فنون الأدب ١٦/ ٤٣٢.

(٢) الإسعاد (بتصرف يسير)/ ٨٤، ٨٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٥.

(٤) الكتاب (هارون) ٢/ ٣٢٦، ٣/ ١١، ١٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٧٩.

(٥) لم أقف عليه في كتبه، وينظر المقتضب ٣/ ٢٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٧٩، ومعاني الحروف/ ٨٩.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ٢٩٣/١، ٢٩٤.

(٧) ينظر معاني القرآن للأخفش (١/ ١٩٦، ٢٩٤، ٣٥٢، ٣٩٠، ٤٢٢)، (٢/ ٥٦٢، ٦١٩، ٦٣٢، ٧٠٨).

(٨) الكتاب (هارون) ٢/ ٣٢٦، ٣/ ١١، ١٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٧٩.

ولا يعمل عملها، ولا يحتاج إلى عائد؛ لأن الحروف لا تضمر[١]. وهذا المذهب هو القياس والصواب عند المبرد[٢]، واختاره الفارسي[٣]، وعُزي إلى الجمهور[٤].

والفرق بين «أنْ» و«ما» المصدريتين: أن «أنْ» مختصة بالأفعال، و«ما» يليها الأسماء والأفعال، ولا تعمل فيهما؛ لعدم اختصاصها بأحدهما[٥]. **واحتُج لصحة هذا المذهب** بلزوم وقوع ضمير بعدها في قوله ﷻ: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾[٦] لو كانت اسمًا، ولا ضمير فيها، ولا يصح تقديره؛ لاستيفاء الفعل مفعوله، كما لا يصح تقديره في قوله ﷻ: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[٧]؛ للزوم الفعل.[٨]

ونسب إلى الأخفش[٩]: كون «ما» اسمًا موصولًا بمعنى: «الذي» مفتقرًا إلى ضمير؛ لتقدمه في الذكر، وهو خلاف ما نص عليه في كتابه، وهو : كون «ما» المصدرية حرفًا[١٠]. كما نُسبت اسميتها إلى الرماني[١١] وعزيت إلى الكوفيين[١٢]. **واحتُج لصحتها** بدخول حرف الجر عليه، نحو قوله ﷻ: ﴿كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾[١٣]، أي: كما نسوه، فالضمير عائد إلى «ما»، وأنها لو كانت كـ«أنْ» لعملت في

(١) ينظر الإيضاح العضدي ١/ ٩٧، وأمالي ابن الحاجب ٤/ ١١٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤١.
(٢) المقتضب ٣/ ٢٠٠.
(٣) البغداديات/ ٢٧٢.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢/٩٩٣، والجنى الداني/٣٣٢، والمساعد ١/ ١٧٣.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣٣.
(٦) سورة البقرة من/ (٣).
(٧) سورة التوبة من/ (٢٥).
(٨) شرح المفصل لابن يعيش (بتصرف يسير) ٥/ ٨٦.
(٩) لم أقف عليه في كتبه، وينظر المقتضب ٣/ ٢٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١/ ٧٩.
(١٠) ينظر معاني القرآن للأخفش (١/ ١٩٦، ٢٩٤، ٣٥٢، ٣٩٠، ٤٢٢)، (٢/ ٥٦٢، ٦١٩، ٦٣٢، ٧٠٨).
(١١) لم أقف عليه في كتبه، وينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٥٤.
(١٢) المساعد ١/ ١٧٣، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٦٠.
(١٣) سورة الأعراف من/ (٥١).

الفعل[١]، **وفيه نظر؛** لكون الكلام من دون الضمير_ الذي لم يظهر في موضع_ مستقيم، إضافة إلى عدم وقوع الفعل الخاص بعد «ما»، واتصالها بـ«ليس»[٢] في قول الشاعر:

أليْسَ أمِيري في الأمورِ بِأنْتُما ∴ بِمَا لسْتُما أهْلَ الخِيانةِ والْغدْرِ[٣]

إذ لا يسوغ تقدير «ما» بـ«الذي»؛ لعدم وجود الضمير.[٤]

كما سبق العكبري[٥] الباجوري في: إجازة كون «ما» نكرة موصوفة، فهي في تقدير: «شيء»، وما بعدها صفة لها، ويرتفع ما بعده كما يرتفع إذا كان صفة لـ«شيء».

والحاصل:

نص ابن يعيش على الخلاف في استعمال «ما» بين سيبويه والأخفش، وانفرد ابن خروف بنسبة اتفاقهما على كون «ما» المصدرية حرفًا، وتبين صحة ذلك بالرجوع إلى كتاب: (معاني القرآن للأخفش)[٦]. و**هو المختار من استعمالات «ما»**، وهو أحد الوجوه الثلاثة التي أجازها الباجوري؛ لدخوله على الفعل كدخول «أنْ»، ولا خلاف في أنّ «أنْ» لا تضمر، ولا يعود إليها ضمير من صلتها. وكذلك يلزم في «ما»؛ لأنه بمنزلتها في دخوله على الفعل، وكونه في تأويل المصدر هو الذي أجاز دخول حرف الجر عليه.[٧]

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) ينظر نتائج الفكر/ ١٤٤.

(٢) شرح اللمع للأصفهاني/ ١٧٥.

(٣) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله. وينظر البيت في معاني القرآن للأخفش ٢/ ٦٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٩٤، والمساعد ١/١٧٣.

(٤) ينظر الجنى الداني/ ٣٣٢، ومغني اللبيب ١/٤٩٨، والمساعد ١/ ١٧٣.

(٥) إتحاف الحثيث/ ٢٦٧، وإعراب لامية الشنفري/ ٦٤.

(٦) ينظر معاني القرآن للأخفش (١/ ١٩٦، ٢٩٤، ٣٥٢، ٣٩٠، ٤٢٢)، (٢/ ٥٦٢، ٦١٩، ٧٠٨).

(٧) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب (بتصرف يسير)/ ٦٣، ٦٤.

المطلب الثاني_ الابتداء، وفيه مسألة:
إعمال اسم الفاعل والظرف من دون الاعتماد

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

ضَخْمٌ مُقَلَّدُها عبلٌ مُقَيَّدُها ∴ فِي خلقِها عَن بنَاتِ الفَحْلِ تَفْضِيلُ[(١)]:

«ويجوز في كل من: "ضخم، وعبل..." أوجه الإعراب الثلاثة_ أما الرفع فعلى أنه خبر لـ"هي" مضمرة، أو صفة لـ"عذافرة"، أو على أنه خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر، أو على أنه مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر_ بناء على رأي أبي الحسن والكوفيين من عدم اشتراط الاعتماد_، وأما النصب فعلى أنه مفعول لمحذوف، تقديره: "أمدح" مثلًا، أو على أنه حال من "عذافرة"، وأما الجر فعلى أنه صفة لـ"نضاخة" على لفظها أو لـ"عذافرة" على معناها؛ لأن المعنى: "غير عذافرة"...»[(٢)].

وأقول: في النص السابق **أجاز الباجوري بلا قبح:** كون «ضخم، وعبل» مرفوع على الابتداء، وما بعده فاعل سد مسد الخبر؛ استنادًا على عدم اشتراط الأخفش[(٣)] والكوفيين[(٤)] اعتماد اسم الفاعل على كلام قبله من: (استفهام، أو نفي، أو موصوف، أو مخبر عنه)[(٥)]، فيجوز عندهم : «قائم زيد» فيكون «قائم» مبتدأ_ من دون ضمير؛ لرفعه الظاهر بعده_، و«زيد» فاعلًا سد مسد الخبر[(٦)]، **وفي هذا الوجه نظر؛** لأنهم لم يحك: «قائم الزيدان»، ولا: «ذاهب إخوتك»، إلا على شرط الاعتماد على كلام قبله، فإذا لم يكن مسموعًا، وكان بالقياس مدفوعًا،

---

(١) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٣ برواية: «فَعْمٌ» مكان: «عبل»، وتنظر رواية الشطر الأول من الديوان في لسان العرب (ف.ع.م) ١٢/ ٤٥٥، وتاج العروس (ف.ع.م) ١٧/ ٥٤٠.

(٢) الإسعاد/ ١١٢.

(٣) لم أقف عليه في كتبه، وينظر كتاب الشعر ١/ ٢٨٧، ونتائج الفكر/ ٣٢٨، والمساعد ١/ ٢٠٨.

(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٣، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٧٥، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣.

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٥، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥.

(٦) ينظر نظم الفرائد/ ١٣٢، والمغني في النحو ٢/ ٣٣٤.

فأخلِق به أن يكون باطلًا ممنوعًا![١]

كما أجاز الباجوري في «ضخم، وعبل» ثلاثة أوجه إعرابية، من دون نسبتها إلى أحد؛ دلالة على جواز الجمهور[٢] لها، مع مراعاته الرتب الإعرابية في ذكرها، وهي_

- **الوجه الأول_ الرفع** على أنه: خبر لـ«هي» المضمرة، أو خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر، أو صفة لـ«عذافرة»_ في البيت السابق_ أي: منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد[٣]. وهو ما ذهب إليه ابن أبي الربيع[٤] وهو الظاهر عند السمين[٥]، وعزي إلى البصريين[٦].

واحتج لصحة هذا الوجه بالسماع، ومنه: قراءة قوله ﷻ: ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[٧]_ برفع[٨] ﴿دَانِيَةٌ﴾؛ على أنها مبتدأ، عمِل عمَل فعله، ورفع الظاهر: ﴿ظِلَالُهَا﴾_ الذي سد مسد الخبر_ من دون اعتماده على كلام قبله، و﴿عَلَيْهِمْ﴾: جار ومجرور متعلق بالمبتدإ، **وفي هذا الاحتجاج نظر**؛ لأن رفع ﴿دَانِيَةٌ﴾ محمول على التقديم والتأخير؛ فـ﴿ظِلَالُهَا﴾: مبتدأ مؤخر، و﴿دَانِيَةٌ﴾ خبر مقدم متحمل لضمير الفاعل في ﴿ظِلَالُهَا﴾.[٩]

واحتُج_ أيضًا_ بقول رجل من الطائيين:

---

(١) نتائج الفكر (بتصرف يسير)/ ٣٢٧، ٣٢٨.

(٢) كسيبويه، وابن يعيش. ينظر الكتاب (هارون) ٢/ ١٢٧، ١٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٦، ٦/ ٧٩، ٨٠.

(٣) ينظر الكافي في الإفصاح ٣/ ٩٨٧.

(٤) البسيط ٢/ ٥٨٣، ٩٩٩، ١٠٠٠.

(٥) الدر المصون ١٠/ ٦٠٦.

(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٢، وائتلاف النصرة/ ٧٩، والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣.

(٧) سورة الإنسان من/ (١٤).

(٨) قرأ أبو حيوة بها. تنظر القراءة في مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٣٨، وإعراب القراءات الشواذ ٢/ ٦٥٦، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٦.

(٩) ينظر الدر المصون ١٠/ ٦٠٦، وائتلاف النصرة/٧٩، وهمع الهوامع ١/٩٤.

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِيًا ∴ مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[١]

فقوله «خبير»: مبتدأ، وهو وصف استغنى بفاعله «بنو لهب» عن الخبر، من دون اعتماده على كلام قبله، كما أن قوله «ملغيًا»: اسم فاعل عمِل عمَل فعله، فنصب مفعوله «مقالة»؛ لاعتماده على «تك»، **وفي هذا الاحتجاج نظر**؛ لأن قوله «خبير»: خبر مقدم، وقوله «بنو لهب» مبتدأ مؤخر.[٢]

- **الوجه الثاني_ النصب** على أنه: مفعول به لفعل محذوف، وتقديره: «أمدح»، أو أنه حال من «عذافرة»._ وانفرد الباجوري به_ فيما اطلعت عليه من كتب_.
- **الوجه الثالث_ الجر** على أنه: صفة لـ«نضاخة» على اللفظ، أو لـ«عذافرة» على المعنى: «غير عذافرة»، وهو موافق لما احتمله قول ثعلب[٣]، ومذهب ابن مالك[٤].

وفي المسألة وجه رابع منسوب إلى سيبويه[٥]، وهو ما ذهب ابن السراج[٦] إليه، ولم يشر إليه الباجوري، وهو_ جواز إعمال اسم الفاعل من دون اعتماد على كلام قبله **على قبح. وفيه نظر؛** لأن الفعل وما يجري مجراه لا حظَّ لهم في الابتداء، وكأنه أشبه الفعل_ إذا جرى على الاسم قبله_، فإن لم يكن جاريًا على ما قبله وسبقه (استفهام، أو نفي، أو موصوف، أو مخبر عنه) قوي بالاعتماد عليهم، وترشح؛ لأن يعمل عمل فعله، فإن لم يكن هذا ولا ذاك فعمله مستقبح.[٧]

---

(١) البيت من الطويل، لم أهتد إلى قائله، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٣/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٣، وأوضح المسالك ١٩١/١، وشرح ابن عقيل ١٩٥/١.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٢٧٤/٣، وأوضح المسالك ١٩٣/١.

(٣) مجالس ثعلب ١/ ٣١٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٧٣.

(٥) لم أقف عليه في الكتاب، وينظر المصدر السابق ١/ ٢٧٣، والمساعد ١/ ٢٠٧.

(٦) الأصول في النحو ١/ ٦٠.

(٧) المستوفى ١٤٣/١.

كما قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها ∴ وَمَا إِخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[١]:

«و"التنويل"... ولك في ارتفاعه وجهان_ أحدهما_ أن يكون مبتدأ خُبر عنه بأحد الظرفين، وساغ الابتداء به، وإن كان نكرة؛ لتقدم النفي عليه، ولتقدم خبره الظرف. وثانيهما_ أن يكون فاعلًا بأحد الظرفين، على ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من: أنه لا يشترط في إعمال الظرف الاعتماد»[٢].

وأقول: في النص السابق صرح الباجوري بجواز وجهين إعرابيين في الاسم المرفوع بعد الظرف_

أحدهما_ كون «التنويل» فاعلًا بالظرف، كما يرتفع بالفعل، ويخلو عن ضمير لعمله في الظاهر؛ لعدم اشتراط اعتماد الظرف على: (استفهام، أو نفي، أو مخبر عنه، أو موصوف)[٣]. ونسب هذا الإعراب إلى الأخفش[٤]، وسبق الفارسي[٥] الباجوري في إجازة هذا القول، وجوده ابن خروف[٦]، وعزي إلى الكوفيين[٧].

واحتج لصحة هذا الوجه بالسماع من الشعر، كقول جميل بثينة:

فَإنْ يَكُ جُثمَانِي بِأرْضِ سِوَاكُمُ ∴ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ[٨]

---

(١) سبق تخريجه/ ١٤.

(٢) الإسعاد/ ٩٦.

(٣) ينظر التبيين/ ٢٣٣_ ٢٣٥، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٣٠٢، ٣٠٣، وتمهيد القواعد ٢/ ١٠٩١.

(٤) لم أقف عليه في كتبه، وينظر نتائج الفكر/ ٣٢٥.

(٥) ينظر المسائل البصريات (١/ ٥٠٩– ٥١١)، (٢/ ٨٧٥)، والمسائل المنثورة/ ٥٢.

(٦) شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٧٤.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٣،١٩٥،٣٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨.

(٨) البيت من الطويل، للشاعر في ديوانه/ ١١٨، وينظر البيت في أوضح المسالك ١/ ٢٠١، وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٣٩٥، ومعجم شواهد العربية/ ٢١٧.

حيث أكد الضمير المستتر في الظرف، **وفي هذا الاحتجاج نظر**؛ لأن الضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيدًا لضمير محذوف؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان.(١)

كما احتُج لصحته: بأن الظرف لا بد له من عامل، فإذا تقدم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله، وإذا كان قبله_ وقد أقيم الظرف مقامه_ وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم، كما أن الظرف المعتمد على شيء قبله يعمل كالمبتدأ، ومن المعلوم أن العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه، فوجب أن يكون منسوبًا إليه.(٢)

- **والوجه الآخر_** أجاز الباجوري كون «التنويل» مبتدأ، والظرف خبره؛ لتقدم النفي والظرف عليه، ولم ينسبه إلى أحد، أي: أنه مذهب الجمهور، وهذا التفسير موافق لنقل ابن أبي الربيع(٣) عن الأكثرين.

وسبقه في هذا المذهب: سيبويه(٤)، والفراء(٥)، والسيرافي(٦)، وصححه السهيلي(٧).

واحتُج لصحة هذا الوجه بأنه لو كان الظرف يرفع زيدًا قبل دخول «إنَّ» في قولك: «إنَّ عندك زيدًا»، لما غيرتها «إنَّ» عن العمل، كما أن «أن» لم تبطل عمل: «يقوم» في «زيد» في قولك: «أن يقوم زيد».(٨)

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ١٠١، وشرح ابن الناظم/ ١١١.

(٢) التبيين (بتصرف يسير)/ ٢٣٥.

(٣) البسيط ١/ ٥٨٦، وينظر الكافي في الإفصاح ٢/ ٣٢٠، ٣٦٥، وشرح قواعد الإعراب/ ٢٥٠.

(٤) الكتاب (هارون) ٢/ ٥٢، ٨٨.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٣.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ٦/ ١٣١.

(٧) نتائج الفكر/ ٣٢٥.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش (بتصرف) ٢/ ٨.

والحاصل:

١_ **الرأي المختار من الأوجه الإعرابية التي أجازها الباجوري في اسم الفاعل_ إذا لم يعتمد_:** الرفع على أن «ضخم، وعبل» خبر لـ«هي» المضمرة، أو خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر، أو صفة لـ«عذافرة»؛ لأنه لا بد من اعتماد اسم الفاعل على كلام قبله؛ ليقوى فيه جانب الفعلية؛ لأن الأسماء فيها في تقدير الأفعال، فالاستفهام في موضع الأفعال؛ لسؤالك عما تشك فيه، فقولك: «أزيد قائم؟» لشكك في قيام زيد، لا في ذاته! وفي عدم اعتماد اسم الفاعل بعد عن جانب الفعلية، إضافة إلى عدم جواز التسوية بين الأصل والفرع؛ لعدم قوة اسم الفاعل قوة الفعل[١].

٢_ **أن الرأي المختار في إعمال الظرف_ إذا لم يعتمد_:** ما اختاره الباجوري ومن تبعهم، وهو: أن يكون خبرًا مقدمًا، ويرتفع ما بعده على الابتداء، أما إذا اعتمد فيجوز إعماله ورفع ما بعده على الفاعلية؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ولقوة شبه الظرف بالفعل؛ لكونه لا يستقل من دون الاسم.[٢]

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦.

(٢) ينظر التبيين/ ٢٣٣، واللباب للعكبري ١/ ١٤٣.

المطلب الثالث_ الحروف المشبه بـ«ليس»، وفيه مسألة: الخلاف في العامل فيما بعد «ما»

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

وما سُعَادُ، غَدَاةَ البَيْنِ، إذْ رَحَلُوا ∴ إلّا أغنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ، مَكْحُولُ[(١)].

«و"ما": نافية ملغاة، لا عمل لها_ حتى عند الحجازيين_؛ لانتقاض النفي بـ"إلا"، فقد انتفى شرط عملها عندهم، وهو بقاء النفي، فـ"سعاد": مبتدأ، وليس اسمًا لها؛ لانتقاض النفي بـ"إلا"، كما عملت»[(٢)].

وأقول: في النص السابق وافق الباجوري مذهب البصريين[(٣)] في أن «ما»: نافية ملغاة، لا عمل لها فيما بعدها في لغة أهل الحجاز[(٤)]؛ لانتقاض النفي بـ«إلا»[(٥)]، كحكاية سيبويه[(٦)]: «**لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ الْمِسْكُ**»، وهي لغة بني تميم[(٧)].

وقد اختلف النحويون في العامل فيما بعد «ما» الحجازية إلى مذهبين_

أحدهما_ أن «ما» في لغة الحجازيين ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر؛ لشبهه بـ«ليس»[(٨)]، إذا لم ينقض النفي بـ«إلا»، نحو: «ما زيدٌ إلا قائمٌ»، مع عدم تقدم

---

(١) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٠، وروي في إيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٩٨، ونهاية الأرب ١٦/ ٤٣١: «برزت» مكان «رحلوا». وروي في دلائل الإعجاز/ ٣٨: «رحلت» مكان «رحلوا».

(٢) الإسعاد/ ٤٨.

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ١٥١.

(٤) مجالس ثعلب ١٢/ ٥٩٦، والدرر السنية ١/ ٣٢٩.

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٣.

(٦) الكتاب (هارون) ١/ ٥٧.

(٧) مغني اللبيب (بتصرف) ١ / ٩١٧.

(٨) ووجه الشبه بينهما: أن كلا منهما تدخل على المبتدأ والخبر؛ لنفي الحال، وفي دخول الباء في خبرهما، وأن «ما» حملت على «ليس» في عملها، كما حملت «ليس» عليها في الإهمال عند انتقاض النفي بـ«إلا». ينظر أسرار العربية/ ١٣٩، واللباب للعكبري ١/ ١٧٥، والأشباه والنظائر ١/ ٢٧٥.

الخبر أو معموله على المبتدإ، وعدم زيادة «إن» بعدها[١]. وهو مذهب سيبويه[٢]، وعزي إلى البصريين[٣].

واختلف النقل عن الكوفيين في المرفوع بعدها إلى نقلين_

أحدهما_ المفهوم من توجيه الفراء[٤] لقوله ﷻ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٥]، وتوجيهه لقوله ﷻ: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٦]: أنهم يرون أن الخبر منصوب بنزع الخافض في قولهم: «ما زيدٌ بمنطلقٍ»؛ لتدل على محلها، وهكذا سائر حروف الخفض، من دون الإشارة إلى رأيهم في المرفوع بعدها، وهذا يدل على أن «ما» لا عمل لها فيما بعدها. وهو منسوب إلى ثعلب[٧] ومخالف لما نص عليه في مجالسه[٨]؛ لقوله: «إنما قالوا: "ما عبد الله قائمًا"، وهو قول أهل الحجاز، وقد جاء القرآن: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾. وبنو تميم يرفعون، فيقولون: "ما زيدٌ قائمٌ"، والذين نصبوا أدخلوا... بين الاسم والفعل؛ لأن الفعل هو المجحود، فإذا قدموه لم... ولن ينصبوا، فقالوا: "ما قائمٌ عبد الله"، فرفعوا كلهم... وأهل البصرة إذا قالوا: "ما عبد الله قائمًا"، شبهوه بـ"ليس"، فإذا قدموا رفعوا، فقالوا: إنما أشبه "ليس" في ذلك الموضع_ فقط_ هذه أصول العربية». فباستدلال ثعلب بالسماع من القرآن الكريم للغة الحجازيين، وبالقياس للبصريين_ في النص السابق_ دل على أن مذهبه يوافق مذهب الحجازيين والبصريين، ويخالف التميميين

(١) ينظر الكتاب (هارون) ١/ ٥٧، والإنصاف ١/ ١٥١، والدرر السنية ١/ ٣٣٠.
(٢) الكتاب (هارون) ١/ ٥٧.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ١٥١.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢، ٣/ ١٣٩.
(٥) سورة يوسف من/ (٣١).
(٦) سورة المجادلة من/ (٢).
(٧) لم أقف عليه في كتبه، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٠١.
(٨) مجالس ثعلب (بتصرف يسير) ١٢/ ٥٩٦، ٥٩٧.

والكوفيين. وبتلك النسبة إلى الكوفيين اكتفى السيرافي[١].

والآخر_ نقل الأنباري[٢] عن الكوفيين أنهم يرون أن «ما» تعمل الرفع في المبتدأ_ خاصة_، وأن نصب الخبر فعلى إسقاط الخافض، **وفيه نظر؛** لأنه يُوهم بأن مذهبهم أن «ما» تعمل الرفع في الجزء الأول بعدها، وأنها لا تعمل في الجزء الثاني.

✍ والحاصل:

١_ أن **الراجح** في المسألة رأي البصريين؛ لموافقته **لغة الحجازيين** التي **نزل القرآن الكريم** بها، وذلك عند توفر شروط إعمالها مقابل شبهها بـ«ليس»، وإهمالها عند فقدها شروط إعمالها مقابل الضعف، ولولاه لوجب إعمالها في جميع الأمثلة[٣]، وكان الباجوري موفقًا في اختياره له؛ لانتقاض النفي بـ«إلا».

٢_ اختلف النقل عن الكوفيين في المرفوع بعدها إلى نقلين_

أحدهما_ أنهم لم يشروا إلى رافع المبتدإ، وفيه دلالة على أن «ما» لا عمل لها فيه. وهو المفهوم من توجيه الفراء، ومنسوب إلى ثعلب_ وهو مخالف لما نص عليه في مجالسه_.

والآخر_ نقل بعضهم: أنهم يرون أن «ما» تعمل الرفع في المبتدأ_ خاصة_. واتفقوا في أن الخبر منصوب على نزع الخافض[٤]؛ لعدم اختصاص «ما»[٥]، ولأن شبهها بـ«ليس» ضعيف في لغة الحجازيين.

(والله أعلى وأعلم)

۞۞۞

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٦.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ١٥١.

(٣) ينظر المصدر السابق ١/ ١٥٦.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١٦، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٠.

(٥) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل_ الجزء الأول ٤/ ١٢٥٣.

المطلب الرابع_ «إن» وأخواتها، وفيها مسألة: مجيء «إنَّ» بمعنى «لعلَّ»

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

فَلا يغُرّنْكَ مَا مَنّتْ، وما وَعَدَتْ ∴ إِنَّ الأمَانيَّ والأحْلامَ تَضْليلُ[(١)]:

«ومقتضى التعليل: فتح همزة "إنَّ" على تقدير اللام، وهو جائز لغة[(٢)]، لكن الرواية بالكسر على أنه تعليل مستأنف، فهو تعليل في المعنى، ومثله قوله تعالى[(٣)]:

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[(٤)]»[(٥)].

وأقول: في النص السابق أشار الباجوري إلى تعليل قوله: «مَا مَنّتْ»، و«وما وَعَدَتْ» بالمصراع الثاني، وهو قوله: «إنّ الأمَانيَّ والأحْلامَ تَضْليلُ»، فـ«الأماني» راجعة لقوله: «مَا مَنّتْ»، و:«الأحلام» راجعة لقوله: «وما وَعَدَتْ»، والأولى: فتح همزة «إنّ»؛ لإفادة التعليل على تقدير اللام، وأجاز_ لغة_ رواية البيت بكسر همزة «إنّ»، ومعناها: «لعلَّ»؛ قياسًا على الآية السابقة[(٦)].

وسبقه إلى هذا المذهب: سيبويه[(٧)]، ورجحه الزجاج[(٨)]، واختاره ابن خالويه[(٩)].

---

(١) سبق تخريجه/ ١٩.

(٢) سبق تخريجها/ ١٥.

(٣) سبق تخريجها/ ١٥.

(٤) سورة النساء/ (٢).

(٥) الإسعاد/ ٨٦.

(٦) الكتاب (هارون) ٢/ ١٢٣، وكتاب فيه لغات القرآن/ ١٠٥، والدر المصون ٥/ ١٠٢، والإسعاد/ ٨٥.

(٧) الكتاب (هارون) ٢/ ١٢٣.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨١.

(٩) الحجة لابن خالويه ١/ ١٤٧.

ويؤيده حكاية الكسائي أنها كذلك في مصحف أُبَيّ[١]، وقراءته: ﴿**وما أدراكم لعلَّها إذا جاءت لا يؤمنون** ﴿١٠٩﴾﴾[٢]، وكثرة ورودها في مثل هذا التركيب، كقوله ﷻ: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ** ﴿١٧﴾﴾[٣]، وكقوله ﷻ: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ** ﴿٣﴾﴾[٤]، ولجوازها لغة كما يقول أهل المدينة[٥]، ولكونها بمنزلة قول العرب: «ائت السوق أنَّك تشتري لنا شيئًا»[٦]، أي: «لعلّك»، كما استعملت في قول أبي النجم العجلي:

---

(١) لم أقف عليها في كتب القراءات، وتنظر القراءة في المحرر الوجيز ٢/ ٣٣٣، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٦٥، والدر المصون ٥/ ١٠٣، والقراءات المتواترة ١/ ٢٠٩.

قرأ مجاهد وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، وروى نُصير عن الكسائي: بكسر الهمزة بالوقف على قوله ﷻ: ﴿**وَمَا يُشْعِرُكُمْ**﴾ ثم ابتدأ، فيقول: ﴿**أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴿١٠٩﴾﴾ وفيها معنى الإيجاب. وقرأ أهل المدينة: أبو جعفر وشيبة ونافع، والأعمش وحمزة: «أنها» بالفتح **على مذهبين**_

أحدهما_ أن يكون المعنى «وما يشعركم بأنهم يؤمنون أو لا يؤمنون ونحن نقلب أفئدتهم». فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على «يشعركم»؛ لأن «أن» متعلقة به. **والآخر**_ أن يكون المعنى: «وما يشعركم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»، فيحسن الوقف على «يشعركم»، والبدء بـ«أن» مفتوحة. حُكي عن العرب: «ما أدري أنك صاحبها»، والمعنى: «لعلك صاحبها».

تنظر القراءات السابقة في: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦٤٢، والحجة لابن خالويه ١/ ١٤٧، وحجة القراءات لأبي زرعة/ ٢٦٥، ٢٦٦، والتيسير في القراءات السبع/ ١٠٦.

(٢) سورة الأنعام/ (١٠٩).

(٣) سورة الشورى من/ (١٧).

(٤) سورة عبس/ (٣).

(٥) لغة أهل المدينة الكتاب (هارون) ٢/ ١٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٢، والحجة للفارسي ٣/ ٣٧٧.

(٦) الكتاب (هارون) ٢/ ١٢٣.

أَنَّا نُغدِّي ٱلْقَوْمَ مِنْ شوائِهْ[١]

استخدم الشاعر «أنّا»، والمعنى المراد منها: «لعلَّنا». ومنه_ أيضًا_ قول امرئ القيس:

عُوْجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَنَّنَا ∴ نَبْكِي الدِّيارَكَمَا بَكَى ابنُ خِزَامٍ[٢]

كذلك استخدم الشاعر_ هنا_ «أنّا»، والمعنى المراد منها: «لعلّنا».

- **والتأويل الآخر_** كون «أنّ» الشديدة في قوله: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾﴾[٣]، التي تقع بعد الأفعال؛ لثبوت الشيء وتقريره، نحو: «علمت، وتبينت، وتيقنت»، على أن تكون «لا» زائدة_ عند الكسائي والفراء[٤]، وصححه ابن جني[٥]_ فيكون التقدير: «وما يشعركم أنّها إذا جاءت المشركين يؤمنون»، والمعنى: «أنها لو جاءت لم يؤمنوا»[٦]، ولم يذهب إليه الخليل وسيبويه، وهو خطأ عند البصريين[٧]؛ لأنها إنما تزاد فيما لا يشكل.

---

(١) من الرجز، للشاعر في ديوانه/ ٣٢، وروايته: «كيما» مكان: «أنَّا»، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، واستشهد به سيبويه في الكتاب (هارون) ٣/ ١١٦، وهو بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٠٠، ٥٠١، واللامات/ ١٢٧، والمسائل البصريات ٢/ ٣٠٦.

(٢) البيت من الكامل، للشاعر في ديوانه/ ١١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤٦، والكافي في الإفصاح ١/ ٨٣٦، والمزهر ٢/ ٤٧٦.

(٣) سورة الأنعام/ (١٠٩).

(٤) كتاب فيه لغات القرآن/ ١٠٥.

(٥) المحتسب ١/ ١٨١.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٨٧.

(٧) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٧.

والحاصل:

١ــ **المختار في المسألة:** أن المشهور في «أنَّ» كونها حرف توكيد ونصب؛ تنصب الاسم وترفع الخبر، ومجيؤها بمعنى: «لعل» لغة لبعض العرب لا يجوز إهدارها. كيف ذلك، وقد وردت في القراءات القرآنية وفي الشعر المحتج به؟! كما أن القراءة بفتح الهمزة أقوى وأجود في العربية، وأن الكسر أحسنها وأجودها، وقد أُجمع على أن معنى «أنّ» في الآية الشريفة: «لعل»، والإجماع أولى بالإتباع.[١]

٢ــ «أنَّ» الناصبة يقع بعدها الاسم، والتي بمعنى: «لعل» يقع بعدها الفعل كما في قول امرئ القيس السابق.

(والله أعلى وأعلم)

۞۞۞

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨١.

المطلب الخامس_ ظن وأخواتها، وفيه مسألة: «إخال» بين الإعمال والإلغاء والتعليق

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها ∴ وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ[(١)]:

«وقوله: "وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ"، أي: "وما أظن عندنا من جهتك عطاء نوال، واتصال وصال"، فـ"إخال"... بمعنى: "أظن"، وهما سيان في العمل وسائر الأحكام، ويجوز أن تكون "إخال"_ هنا_: معملة، أو ملغاة، أو معلقة. أما الإعمال فجزم به بدر الدين بن مالك، وعليه فجملة: "لدينا منكِ تَنْوِيلُ" في محل نصب؛ لأنها مفعول ثان، والمفعول الأول: ضمير الشأن، والتقدير: "وما إخاله"، أي: الحال والشأن، وبحث فيه بأن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا ينبغي الحمل عليه مع إمكان غيره. وأما الإلغاء فلأن النافي لما تقدمها أزال عنها التصدر المحض فسهل إلغاؤها، وعليه تكون تلك الجملة لا محل لها؛ لإلغاء العامل. وأما التعليق فعلى أن الأصل: "للدينا"، فعلق الفعل باللام، ثم حذفت، وبقي التعليق، وعليه تكون تلك الجملة المذكورة في محل نصب؛ لأنها سدت مسد المفعولين»[(٢)].

وأقول: أجاز الباجوري_ في النص السابق_ ثلاثة أوجه في «إخال» الدالة على الرجحان[(٣)]؛ لتقدم «ما» النافية عليها_

الوجه الأول_ نسب الباجوري إعمالها إلى بدر الدين ابن مالك[(٤)]، وقدرها بقوله: «وما إخاله»، أي: «وما إخال الأمر، والشأن لدينا منك تنويل»، **وضعفه؛** لخروجه عن القياس، فلا ينبغي الحمل عليه مع إمكان أن تكون ملغاة أو معلقة، كما علل

(١) سبق تخريجه/ ١٤.

(٢) الإسعاد/ ٩٥، ٩٦.

(٣) ينظر الدرر السنية ١/ ٤٠٨.

(٤) شرح ابن الناظم/ ١٤٨.

لصحة إلغاء «إخال» وتعليقها من دون نسبة هذين الوجهين إلى أحد!

واحتج لصحة هذا الوجه بأنه لا يجوز إهمال الفعل المتقدم «إخال» إذا بني الكلام عليه[١]؛ لأنه لما تقدم على معموليه دل على أنه أعلى مراتب العامل وعلى قوته والعناية به، فلو ألغي للزم الجمع بين متنافيين[٢]، كما أنه يقتضى مفعولين، وقد جاءا بعده، فوجب نصبهما[٣]، ولأنه إذا خلا الكلام من أسباب الإهمال فلا مُسوّغ لإهماله[٤]، **وفيه نظر؛** لاشتراط عدم تقدم «ما» النافية عليها[٥]، ومنه قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه _:

أرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها ∴ وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ

سهل إلغاء الفعل «إخال»؛ لزوال التصدر المحض بتقدم النفي[٦]. ووجوب إعمالها بالشرط السابق ظاهر كلام سيبويه[٧]، وتبعه الفراء[٨]، وصرح الزجاجي[٩] به، وتبعهم السيرافي[١٠]،وعزي إلى البصريين[١١] والجمهور[١٢].

والوجه الثاني_ أجاز الباجوري إلغاء الفعل المتقدم «إخال». ونُسب هذا المذهب

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٢٣١، والبيان في شرح اللمع/ ٢٠١.
(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٩٧، والمغني في النحو ٣/ ٣١٨.
(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٦.
(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨٥.
(٥) ينظر الدرر السنية ١/ ٤٠٨.
(٦) ينظر الفاخر ١/ ٣٤٣، وخزانة الأدب للبغدادي ٩ / ١٤٣.
(٧) الكتاب (هارون) ١/ ١١٩، ١٢٤.
(٨) معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٣٨.
(٩) اللامات/ ١٤، ١٥.
(١٠) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٢٤٤، ٢٤٥.
(١١) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٥٦٠، وشفاء العليل ١/ ٣٩٧، وهمع الهوامع ١/ ٤٩١.
(١٢) ينظر المغني في النحو ٣/ ٣١٨، والفوائد الضيائية ٢/ ٢٧٩.

إلى الأخفش[١]، وعزي إلى الكوفيين[٢] _ ما عدا الفراء[٣] _، واختاره العلوى[٤].

واحتج لصحته بالسماع، ومنه قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه _:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُنَا ∴ وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

بالرفع؛ لكون «إخال» ملغاة، ولم تنصب ما بعدها[٥]، **وفي الاحتجاج به نظر**؛ لأن «ما»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ، و«إخال»: عامل، ومفعوله الأول ضمير يعود عليها، و«منك» في محل نصب مفعوله الثاني، و«تنويل» خبر «ما»، والتقدير: «والذى إخاله منك تنويل»[٦].

كما احتُج بقول الآخر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ∴ أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ[٧]

برفع «ملاك، و: الأدب» بعد «وجد» الملغاة؛ لتقدم «إن» واسمها عليها[٨]. **وفي الاحتجاج به نظر؛** لأن ضمير الشأن المقدر بعد الفعل في محل نصب المفعول الثاني: «وجدته ملاك الشيمة الأدب»[٩].

---

(١) لم أقف عليه في كتبه، وينظر المساعد ١/ ٣٦٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٩١.

(٢) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٥٦٠، وشفاء العليل ١/ ٣٩٧.

(٣) معانى القرآن للفراء ٢/ ٣٣٨.

(٤) الحاصر ٢ / ٥٢٢.

(٥) ينظر المغني في النحو ٣/ ٣١٨، وشرح الكافية للرضي ٤/ ١٥٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٩١.

(٦) ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٩/ ١٤٥.

(٧) البيت من البسيط، منسوب في شرح ديوان الحماسة ٣/ ٨٧ إلى بعض الفزاريين، والبيت يروى بنصب: «ملاك، و: الأدب»، وعليه فلا شاهد فيه!
ويروى في تخليص الشواهد/ ٤٤٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٨٤٤: «رَأَيْتُ» مكان: «وجدت»، وينظر البيت في تخليص الشواهد ٢/ ١٦٤، وخزانة الأدب للبغدادي ٩/ ١٣٩.

(٨) ينظر شرح الكافية للرضي ٤/ ١٥٦، وهمع الهوامع ١/ ٤٩١.

(٩) ينظر المغني في النحو ٣/ ٣٢٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١/ ٥٠٦.

كما أحتُج لصحة هذا الوجه بالقياس:

فعلى التوسط والتأخر؛ لإفادة معناها في الجملة، عملت أو ألغيت، ولا فرق في إفادة معناها بين التقدم والتأخر وبين الإعمال والإلغاء.(١)

والوجه الثالث_ جواز تعليق عمل «إخال» باللام المحذوفة على أن الأصل: «للدينا»، والجملة المذكورة سدت مسد المفعولين(٢). وهو مذهب بدر الدين ابن مالك(٣).

واحتُج لصحة هذا الوجه بأن الفعل في البيتين السابقين معلق عن العمل، وأن التقدير فيه: «أنِّي وجدت لملاك الشيمة الأدب»، وحذفت اللام؛ للضرورة(٤).

والحاصل:

لقد ذكر الباجوري في المسألة ثلاثة أوجه_ أجاز منها أن تكون ملغاة أو معلقة، وضعف الإعمال بخروجه عن القياس، **وفيه نظر؛** لأن هذه الأفعال «في تقديمها بمنزلة: "ضَرَبْتُ، و: أَعْطَيْتُ" في الإعمال»(٥)، وهو **الراجح** في المسألة.

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) ينظر المغني في النحو ٣/ ٣٢٠.
(٢) ينظر الإسعاد/ ٣٤.
(٣) شرح ابن الناظم/ ١٤٨.
(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٠٢، والفاخر ١/ ٣٤٤.
(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٢٣١.

المطلب السادس_ التنازع، وفيه مسألة:
أولى العاملين بالعمل في التنازع

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها ∴ وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ[(١)]:

«وقد تنازع قوله: "أن تدنو" الفعلان قبله، فأعمل الثاني، وأضمر في الأول ضميره، ثم حذف، ولا يحسن أن يقال: أعمل الأول، وأضمر في الثاني، ثم حذف؛ لأن ذلك شاذ؛ لوجوب أن يضمر في الثاني جميع ما يحتاج إليه، ولا يرد قوله:

بِعُكاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ∴ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعاعُه[(٢)]

والأصل: لمحوه، ثم حذف الضمير؛ لأنه ضرورة»[(٣)].

وأقول: في النص السابق عرض الباجوري الخلاف النحوي حول: (أي العاملين أولى بالعمل في التنازع؟) بإيجاز شديد مصرحًا باختياره المذهب البصري، وهو: إعمال الثاني من العاملين في الاسم المتنازع فيه أولى؛ لقربه من المعمول.

وسبقه في اختياره: سيبويه[(٤)]، وابن أبي الربيع[(٥)]، والصيمري[(٦)]، والخوارزمي[(٧)]، وعُزِي إلى البصريين[(٨)].

---

(١) سبق تخريجه/ ١٤.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي_ ﷺ_ في المقاصد النحوية ٣/ ١٠١٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٨٣، وزهر الأكم ٢/ ١٢٢، وديوان الحماسة/ ٣١٠.

الشاهد فيه: تنازع الفعلان_ «شعاعه»، فـ«يعشي» طلبه فاعلًا، و«لمحوا» طلبه مفعولًا، فأعمل: «يعشي» في: «شعاعه»، والأصل: «لمحوه»، ثم حذف الضمير، وهو شاذ.

(٣) الإسعاد/ ٩٤.

(٤) الكتاب (هارون) ١/ ٧٣، ٧٤.

(٥) الملخص ١/ ٢٨٣.

(٦) التبصرة والتذكرة ١/ ١٤٨.

(٧) التخمير ١/٢٣٧.

(٨) ينظر المقتضب ٤/ ٧٢، وائتلاف النصرة/ ١١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٧.

واحتُج لصحة مذهبهم بالسماع، والقياس.

أما السماع: فمن القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر.

- **أولًا_ السماع من القرآن الكريم:** ومنه قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾[١]، فلو أعمل الأول لقال: «يستغفر لكم إلى رسول الله».[٢]
- **ثانيًا_ السماع من الحديث الشريف،** ومنه ما رواه أبو سعيد الخدري_ رضي الله عنه_ أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ_ ﷺ_ فَقَالَ: «إِنِّي فِي غَائِطٍ مَضَبَّةٍ، وَإِنَّهُ عَامَّةُ طَعَامِ أَهْلِي»، قَالَ: "فَلَمْ يُجِبْهُ"، فَقُلْنَا: "عَاوِدْهُ"، فَعَاوَدَهُ، فَلَمْ يُجِبْهُ ثَلاَثًا، ثُمَّ نَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ_ ﷺ_ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: «**يَا أَعْرَابِيُّ، إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَمَسَخَهُمْ دَوَابَّ يَدِبُّونَ فِي الأَرْضِ، فَلاَ أَدْرِي لَعَلَّ هَذَا مِنْهَا، فَلَسْتُ آكُلُهَا، وَلاَ أَنْهَى عَنْهَا**»[٣]. ولو أعمل الأول فيه لقيل: «إن الله لعن، أو غضب عليهم سبطًا».[٤]
- **ثالثًا_ السماع نظمًا،** كقول الفرزدق:

ولكنَّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّني ∴ بنُو عبد شَمسٍ من مَنافٍ وهاشِمِ[٥]

فرفع الشاعر «بنو» بـ«سبني»، وهو العامل الأقرب، ولو أعمل الأول في غير الشعر لقيل: «سببت، وسبوني بني عبد شمس».[٦]

وأما القياس فقد احتُج بأنه قد اعتُبر الجوار مع فساد المعنى في نحو: «هذا

---

(١) سورة المنافقون من/ (٥).

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٨، والتذييل والتكميل ٧/ ٨٦، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧٨٨.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب إباحة الضب، حديث رقم (٥١٥٦).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٨.

(٥) البيت من الطويل في ديوانه ٢/ ٣٠٠، وينظر في الكتاب (هارون) ١/٧٧، والمقتضب ٤/ ٧٤، والصحاح (ن.ص.ف) ٤/ ١٤٣٢، ولسان العرب (ن.ص.ف) ٩/ ٣٣٢.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٣٦٧.

جحر ضب خربٍ»، فحمل: "الخرب" على "الضب"، وهو في المعنى لـ"جحر"؛ لقرب الجوار، وأن العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها، فيجب اتصال العامل بالمعمول.(١)

كما قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

لقدْ أقومُ مقامًا لو يقُوُم بهِ ∴ أرى وأسمَعُ ما لو يسمَعُ الفِيلُ(٢):

«وقع التنازع بين: "يقوم" و: "يسمع" في الفاعل، وهو: "الفيل"، فأيهما أعملته فيه أعطيت الآخر ضمير، ووقع التنازع_ أيضًا_ بين: "لو يقوم"، و: "لو يراه" المقدر في ضمن مفعول: "رأى"، و: "لو يسمع الفيل" في الجزاء الآتي في البيت بعد ما عنى قوله: "لظل يرعد"، فيجوز صرف الجزاء إلى الأخير، ويحكم بحذفه من الأولين، ويجوز صرفه للأول، ويحكم بحذفه من الأخيرين»(٣).

وأقول: من النص السابق اتضح أن الباجوري صرح بإجازة توجيه العاملين إلى الظاهر_ شريطة أن يتفقا في العمل_ ولم يفرق بينهما في العمل؛ لأن لكل منهما مرجحًا، ويحكم بحذفه من الآخر.

وهذا المذهب منسوب إلى الفراء(٤)_ وهو خلاف ما نص عليه في كتابه(٥)، وهو: أن إعمال أول العاملين في الاسم المتنازع فيه أولى؛ لسبقه_، ووافقه ابن مالك(٦) في إلزامه رفع «منطلقان» بـ«زيد، وعمرو» في: «زيد وعمرو منطلقان»؛ لكون

(١) ينظر الكتاب (هارون) ١/ ٧٤، والمحتسب ٢/ ٢٨٩، والإفصاح للفارقي/ ٣١٩، والتبيين/ ٢٥٥.

(٢) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٦، وينظر مغني اللبيب ١/ ٤٨٠، وشرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ٤٩، ٥٠.

(٣) الإسعاد/ ١٩٢.

(٤) لم أقف عليه في كتبه، وينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٠، والصفوة الصفية ق٢_ ١/ ٦٠١.

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٦٠.

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٦٦.

المعطوف والمعطوف عليه يطلبانه، **وفيه نظر**؛ لأن كل عامل يحدث إعرابًا، ويقتضي معموله، فلا يكون معمول واحد موزعًا على عوامل، ولا يكون العاملان لا يحدثان إلا إعرابًا واحدًا[١].

وللنحويين مذهبان آخران في أَولى العاملين بالعمل في التنازع، غير الذي صرح بهما الباجوري، وهما_

أحدهما_ أن إعمال الأول من العاملين في الاسم المتنازع فيه أولى؛ لسبقه. وهو منسوب إلى الكسائي[٢]، وهو ما ذهب الفراء[٣] إليه، وعُزِي إلى الكوفيين[٤].

واحتُج لصحة هذا المذهب بالسماع، والإجماع، والقياس.

أولًا_ السماع من القراءات القرآنية، كتوجيه الفراء لقراءة قوله ﷻ: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[٥] حيث قال: «قرأ حمزة والأعمش قال: ﴿أَتُونِي﴾ مقصورة[٦]، فنصبا "القطر" بها، وجعلاها من: "جيئوني"، و﴿ءَاتُونِي﴾: "أعطوني"_ إذا طوّلت[٧] الألف كان جيدًا_ [كقوله تعالى]: ﴿ءَاتِنَا غَدَآءَنَا﴾[٨]: "آتوني قطرًا أفرغ

(١) ينظر شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٨٥، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٣٠.

(٢) ينظر شرح اللمع للأصفهاني ٢/ ٤٨٥.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٦٠.

(٤) ينظر المصدر السابق ٢/ ١٦٠، ومجالس ثعلب ١/ ١٦٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٧٢.

(٥) سورة الكهف من/ (٩٦).

(٦) قرأ أبو جعفر وشيبة ونافع وأبو عمرو والكسائي: ﴿ءَاتُونِي﴾_ بالمد، من: "أعطوني"_. وقرأ حمزة وشعبة بخلف والأعمش﴿ اتُوني﴾ بهمزة وصل ساكنة بعد اللام من "جيئوني"، وإذا ابتدءا كسرا همزة الوصل، وأبدلا الهمزة الساكنة (ياء). تنظر القراءة في إيضاح الوقف والابتداء/ ١٨٨، والتيسير في القراءات السبع/ ٤٢٢، وشرح طيبة النشر في القراءات/ ٢٧١.

(٧) بقلب الهمزة الثانية ألفًا بعد دخول همزة التعدية على همزة الفعل.

(٨) سورة الكهف من/ (٦٢).

عليه"، وإذا لم تُطَوَّل الألف أَدْخَلْتَ الياء في المنصوب [المفعول به]، فقلت: "ائِتنا بغدائِنا"»[(١)].

والقراءة صحيحة من ناحيتين_ إحداهما_ بإسقاط همزة التعدية، وجعل الفعل أمرًا ﴿ائتُونِي﴾. **والأخرى_** كقولك: «أخذت الخطام، وأخذت بالخطام»، فجعل ﴿قِطْـرًا﴾ في القراءتين معمولًا لـ ﴿ءَاتُونِى﴾ أو ﴿ائتُونِي﴾ لا لـ﴿أُفْرِغْ﴾، الأمر الدال على التزامه بمذهبه في إعمال الفعل الأول[(٢)].

ثانيًا_ السماع نظمًا، كقول الشاعر:

ولوْ أنَّ ما أسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ ∴ كَفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ[(٣)]

استُشهد به على إعمال الفعل الأول، ولو أعمل الفعل الثاني لقيل: «ولم أطلب قليلًا من المال»، **وفيه نظر؛** لفساد المعنى في مدخول «لو»، وتقديره: «انتفي سعيي لأدنى معيشة»، وتقدير جوابها: «لم يكفني قليل من المال"، والمعطوف معناه: «أطلب قليلًا»، **وهذا متناقض؛** لأنه لا يطلب مالًا يكفيه، فمفعول الثاني ليس ضميرًا لـ«قليل»، بل التقدير: «أطلب الملك».[(٤)]

وأما الإجماع فقد أجمع على مراعاة الأول في قولهم: «ثلاث من البط ذكور، وثلاثة ذكور من البط»، فآثروا تقدم «البط» بإسقاط التاء، وآثروا تقدم «الذكور» بثبوت التاء، **وفيه نظر؛** لأنه لم يعتبر في ترجيح ثاني المتنازعين كونه ثانيًا، بل كونه

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٦٠، وينظر الإنصاف ١/ ٨٥، ٨٦، وائتلاف النصرة/ ١١٣.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٧.
(٣) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه/ ١٤٥، وينظر كما في الديوان في الكتاب (هارون) ١/ ٧٩، والمقتضب ٤/ ٧٦، والخصائص ٢/ ٣٨٧.
(٤) ينظر الكتاب (هارون) ١/ ٧٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٥٢.

قريبًا من محل التأثير، ومسألة العدد المذكورة معتبر فيها القرب، واجتمع مع القرب سبق فالأثر له، ولا يلزم منه مراعاة سابق بعيد.(١)

وأما القياس فقد احتجوا بأوجه، ومنها:

١_ أن التأثير للمتقدم متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه معنى، كاجتماع الشرط مع القسم، فإن جواب الأول مغن عن جواب الثاني، فيكن إعمال الأول من المتنازعين مغنيًا عن إعمال الثاني، **وفيه نظر؛** لأن إعمال الأول_ إذا اجتمع عاملان طالبان للمعمول_ غير مسلم به على الإطلاق، بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين، أو كان أحدهما عاملًا والآخر ليس بعامل، وأما إذا اجتمع طالبان عاملان فإن المعمول للمتأخر منهما، نحو: «إن لم يقم زيد قام عمرو»، **كما أن في مسألة اجتماع الشرط مع القسم نظر؛** لأن مقتضى الدليل أن يستغني بجواب المتأخر منهما؛ لقربه، إلا أن المتأخر منهما إذا كان لقسم كان مؤكدًا للشرط غير مقصود لنفسه، وإذا كان كذلك فلا صلاحية فيه؛ لجعله ذا جواب منطوق به بخلاف المؤكد.(٢)

٢_ أن إعمال الفعل الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز في كلامهم، **وفيه نظر؛** لكون تقديم الضمير_ إذا كان على شريطة التفسير_ مجمعًا على جوازه في نحو: «نعم رجلًا زيدٌ»، ففي «نعم» ضمير مستتر يفسره التمييز بعده.(٣)

٣_ أن إعمال الفعل الأول أولى؛ لأن للسبقية أثرًا في العمل، وأن «ظننت» و «كان» تعمل إذا تقدمت على معمولها، بخلاف عدم تقدمها، وتُلغى إذا توسطت؛ لفقدها رتبة التقديم، **وفيه نظر؛** لكون العرب راعت القرب أكثر من عنايتها بالابتداء، بل إذا لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في قولهم: «هذا جحر ضب خرب»، جروا «خرب» على أنه صفة لـ«ضب»، مع أنه في الحقيقة إنما هو

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك (بتصرف يسير) ٢/ ١٦٩.

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٥، ٦٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٩، ١٧٠.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٩، والصفوة الصفية جـ١_ ق٢/ ٦٠٤.

«الحجر»، ومراعاة المجاورة مع صلاح المعنى أولى.[١]

والحاصل:

١_ لم أعثر في كتب المتقدمين على خلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وتحرير ما ذكره سيبويه[٢]: أن البصريين رأوا أن إعمال الثاني أولى، وجوز الأخفش الأكبر إعمال الأول، كما أجاز الكوفيون إعمال أي الفعلين في التنازع والإضمار في الآخر.[٣]

٢_ أن في المسألة ثلاثة مذاهب_ في كتب المتأخرين_، وللباجوري فيها مذهبان_

أحدهما_ إعمال الثاني من العاملين في الاسم المتنازع فيه أولى، **وهو موافق لمذهب البصريين والراجح في المسألة؛** لقوة ما استدلوا به من السماع والقياس، ولمراعاة القرب عند العرب حتى مع فساد المعنى، كما أن في إعماله تخلصًا من: الفصل بين العامل ومعموله، والعطف على العامل قبل ذكر معموله، وكثرة الضمائر، نحو: «أعطيت وأعطاني زيد درهمًا»، وتوالي حروف الجر، نحو: «نبئت كما نبئت عنه عن زيد بخير»، والإخلال بحق ذي حق، وذلك أن لكل واحد من العاملين حظًا من عناية المتكلم، فإذا قدم أحدهما وأعمل الآخر عدل بينهما؛ لأن التقديم اعتناء، والإعمال اعتناء، وإذا أعمل المتقدم لم يبق للمؤخر حظ من العناية، فكان المخلص من ذلك راجحًا. بخلاف ما إذا أعملت الأول، فإنه مؤدٍّ إلى الطول الذي لا يحتاج إليه[٤].

والآخر_ إجازة إعمال أيًا منهما، ويحكم بحذفه من الآخر. وهو مرجوح.

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) شرح الجمل لابن عصفور (بتصرف) ١/ ٦٢٦، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٠.

(٢) الكتاب (هارون) ١/ ٧٣، ٧٤.

(٣) ينظر مسائل الخلاف للأنباري بين الإنصاف والاعتساف/ ٨٥، ٨٦.

(٤) ينظر الكتاب (هارون) ١/ ٧٤، وشرح التسهيل للمرادي/ ٤٥١، ٤٥٢.

المطلب السابع_ المفعول فيه، وفيه ثلاث مسائل، وهي:

الأولى_ استعمالات «إذ»

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

وما سُعَادُ، غَدَاةَ البَيْنِ، إذ رَحَلُوا ∴ إلّا أغنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ، مَكْحُولُ[(١)].

«و"إذ": ظرف لما مضى من الزمان، وهو محتمل لثلاثة أوجه_ الأول، وهو الظاهر_ أن يكون بدلًا من: "غداة البين"، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾[(٢)]**، والثاني_ أن يكون ظرفًا ثانيًا، لا بدلًا من الظرف الأول. والثالث_ أن يكون ظرفًا للـ"بين"»**[(٣)].

وأقول: في النص السابق أجاز الباجوري **ثلاثة أوجه إعرابية_** من دون نسبتها إلى أحد_ في استعمال «إذ».

- **الوجه الأول_** كون «إذ» بدلًا من الظرف الأول، وقد سبقه في هذا المذهب: ابن مالك[(٤)]. **وعلل الباجوري لصحة** كون «إذ» منصوبة على البدلية من الظرف الأول: «غداة البين» **بالسماع بالآية الشريفة السابقة،** وعليه تكون إضافة جملة: «رحلوا» بعد «إذ»: للمضي من الفصيح؛ للمشاكلة والمناسبة.
- **والوجه الثاني_** لا تخرج «إذ» عن الظرفية؛ لأنه في معنى اسم زمان منصوب مقدر بـ«في»، أي: حين. وسبقه إليه المبرد[(٥)]، والفارسي[(٦)]، وصححه الشلوبين[(٧)].

---

(١) سبق تخريجه/ ٢٨.

(٢) سورة مريم من/ (٣٩).

(٣) الإسعاد/ ٤٩.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠٧.

(٥) المقتضب ٢/ ٣٤٧.

(٦) الإيضاح العضدي/ ٣٢١.

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٠، وينظر الجنى الداني/ ١٨٩.

• **والوجه الثالث_** كون «إذ» ظرفًا للـ«بين»، وسبقه في هذا المذهب: الزمخشري[١]، واختاره ابن مالك[٢]، والسمين[٣] والنيسابوري[٤]، وعُزي إلى الجمهور[٥].

واحتُج لصحة هذا الوجه بعدم وقوعها مفعولًا به صراحة في كلام العرب، فلا يوجد: «أحببت إذ قدم زيد»، وإنما ذكر ذلك مع «اذكر» لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القرآن، وكانت «إذ» معمولة لمحذوف، أي: «واذكروا حالكم...»[٦].

وللعلماء في الأوجه الإعرابية التي تحتملها «إذ» أربعة أوجه غير التي ذكرها الباجوري، وهي_

الوجه الأول_ أنها حرف، واختلف في معناه إلى قولين_

• **أحدهما_** أن «إذ» زائدة؛ للتوكيد. وهو منسوب إلى أبي عبيدة[٧]، واختاره ابن قتيبة[٨]، وذكره العكبري[٩] والمرادي[١٠]_ من دون نسبة إلى أحد_.

واستشهد على صحة هذا الوجه بالقياس على «إذا» في قول الشاعر:

---

(١) الكشاف ١/ ٢٧٦.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠٦.
(٣) الدر المصون ١/ ٢٤٨.
(٤) غرائب القرآن ١/ ٢١٣.
(٥) ينظر مغني اللبيب ١/ ٩٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.
(٦) ينظر التذييل والتكميل ٧/ ٢٩٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.
(٧) مجاز القرآن ١/ ٣٦، ٣٧.
(٨) تأويل مشكل القرآن/ ١٥٨، ١٨٥.
(٩) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٧.
(١٠) الجنى الداني/ ١٩٠.

حتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قُتَائِدَةٍ ∴ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا[١]

فحكم بزائدتها؛ للتوكيد؛ لأن العرب يقيسون على النقيض، كما يقيسون على النظير، وقياسًا على زيادة «إذا» في الشعر، والجامع بينهما: الظرفية[٢]، **وفيه نظر؛** لأنها ذكرت في القرآن الكريم، ولا ينبغي أن يُتَكَلَّم فيه إلا بغاية تجرى إلى الحق، فكأنه قال: «وابتداء خلقكم إذ قال ربك للملائكة»، أي: «وقت»، فكيف يكون لغوًا؟! كما أن الأسماء لا يُحكم عليها بالزيادة.[٣]

- **والآخر_** أنه متجرد عن الظرفية وللتعليل المحض، نحو: «جئتك إذ أنت كريم»، أي: لأنك. وهذا القول منسوب إلى سيبويه[٤]، وهو اختيار ابن مالك[٥]، وذكره الرضي[٦].
- **الوجه الثاني_** أن «إذ»: شرطية، بمعنى: «إذا» ظرف لما يستقبل من الدهر، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، مثل: «بينما أنا كذلك إذ جاء زيد»[٧]. وهو

(١) البيت من البسيط، وهو منسوب إلى عمران بن حطان السدوسي في المنتخب من غريب كلام العرب ١/ ٦٨٣، ومنسوب إلى عبد مناف بن ربع الهذلي في جمهرة اللغة (س. ك. ل) ٢/ ٨٥٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٣١٢، والصحاح (ش. هـ. د) ٢/ ٤٩٤، والمحكم والمحيط الأعظم (ق. د. ظ) ٦/ ٢٩٩.

(٢) ينظر الخصائص ٢/ ٣١٣، والمحكم والمحيط الأعظم ٨/ ٢٤٣، والبديع في علم العربية ١/ ٥٧١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (بتصرف يسير) ١/ ١٠٨، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٧.

(٤) لم أقف عليه في الكتاب، وينظر الجنى الداني/ ١٨٩.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٣.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٧) الكتاب (هارون) (بتصرف يسير) ٤/ ٢٣٢.

الوجه عند سيبويه[١]، وتبعه المبرد[٢]_ شرط الاقتران بـ«ما»_، والفارسي[٣]، وذكره المرادي[٤]_ من دون نسبة إلى أحد_.

واحتُج لصحة هذا الوجه بالسماع، ومنه قوله ﷻ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾[٥]، **وفي هذا الاحتجاج نظر؛** لأن الأمور المستقبلة لما كانت في إخبار الله ﷻ_، مقطوعًا بها يقينًا عبر عنها بلفظ الماضي، ولأن «إذ» و«إذا» لا يقع أحد موقع الآخر، و«إذ» يجزم بها إذا كانت شرطية مقرونة بـ«ما»؛ لتكفها عن الإضافة، وتهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل، وعدها بعضهم في الحروف الرباعية لما تركبت مع «ما»؛ لأنها إذا تجردت لزمتها الإضافة_ التي هي من خصائص الأسماء_ إلى ما يليها، فكانت منافية للجزم.[٦]

- **الوجه الثالث_** جواز وقوعها مفعولًا به لفعل مضمر، وتقديره: «اذكر»، ويلزمها الإضافة إلى الجملة[٧]. وهو الوجه عند الفراء[٨]، واشترط سبق «إذ» بالواو مردودة على قوله: «اذكر»، المجتزئ في أول الكلام، كما أنه لا يجوز هذا الوجه بسقوطها إلا أن يكون معه جوابه متقدمًا، مثل: «ذكرتك إذ احتجت إليك»، أو متأخرًا،

(١) الكتاب (هارون) ٤/ ٢٣٢.
(٢) المقتضب ٢/ ٣٤٧.
(٣) الإيضاح العضدي/ ٣٢١.
(٤) الجنى الداني/ ١٨٨.
(٥) سورة غافر من/ (٧٠، ٧١).
(٦) الجنى الداني (بتصرف يسير)/ ١٨٨، ١٩٠.
(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٠١.
(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥.

مثل: «إذ احتجت ذكرتك». وحسن الزجاج[١] والعكبري[٢] هذا الوجه، ونص عليه ابن مالك[٣] _ في أحد قوليه_ وابن هشام[٤].

واحتُج لصحة هذا الوجه بالسماع، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[٥]. حيث اجتزئ قوله: «اذكروا» في أول الآية الشريفة، ثم جاءت «إذ» بالواو مردودة على ذلك، فـ«إذ» في الآية الشريفة: مفعولًا به لـ﴿اذْكُرُوا﴾، ولا يصح أن تكون فيهما ظرفًا للمحذوف؛ لكونه أمرًا للمستقبل، أما ﴿إِذْ﴾ فهي ظرف للزمن الماضي، ومحال اجتماعهما. **وفيه نظر؛** لإخراج ﴿إِذْ﴾ عن بابها، فلا يتصرف فيها بغير الظرفية، أو بإضافة ظرف زمان إليها، وأن ﴿إِذْ﴾ ظرف لمفعول محذوف، وتقديره: «واذكروا أمركم الكائن إذ أنتم قليل»، ويؤكده التصريح بالمفعول به[٦] في قوله ﷻ: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً﴾[٧]، ولاقتضائه كون الفعل المضمر: «اذكر» دالًا على الاستقبال، و«إذ» دالًا علي المضي، وفيه تناقض بين العامل والمعمول؛ لكون المعنى المراد يتحصل بالمفعولية لا بالظرفية، ولأنه يحتاج إلى تقدير، وهذا لا يستقيم في قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٣٠، ١٤٠، ١٤٧.
(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٧.
(٣) تسهيل الفوائد/ ٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠٧.
(٤) ينظر مغني اللبيب ١/ ٩٤، ٩٥.
(٥) سورة الأنفال من/ (٢٦).
(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥، والمحرر الوجيز ٢/ ٥١٦، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٩٣، ومغني اللبيب ١/ ٩٤، ٩٥.
(٧) سورة آل عمران من/ (١٠٣).

جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[١].

- **الوجه الرابع_** «إذ» خبر مبتدإ محذوف مع دخولها على الأفعال، نحو: «قدوم زيد إذ قدم". وذكر هذا الوجه العكبري[٢]_ من دون نسبة إلى أحد_ وأجازه ابن مالك[٣]. **وفيه نظر**؛ لأن الفعل العامل في الظرف لا بد أن يقع فيه، أما أن يسبقه أو يتأخر عنه فلا؛ لأنه لا يكون له ظرفًا.[٤]

والحاصل:

نص الباجوري على ثلاثة أوجه_ من سبعة_، **وفيها نظر؛** لما استُدل به من السماع على جواز استعمال «إذ» مفعولًا به لفعل مضمر، تقديره: «اذكر»؛ قياسًا على قوله ﷻ: ﴿ وَاذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ ﴾[٥]، **وهو الوجه الراجح في المسألة.**

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) سورة البقرة من/ (٣٠).
(٢) ينظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٧.
(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠٦.
(٤) البحر المحيط ١/ ٢٨٧.
(٥) سورة الأعراف من/ (٨٦).

والثانية_ «إذا» بين الظرفية والشرطية

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

تجلو عوارِضَ ذي ظَلَمٍ إذا ابتسَمَتْ ∴ كأنّه مُنْهَلٌ بالرّاحِ مَعْلُولُ[(١)]:

«و"إذا" ظرف لـ"تجلو"، وجملة: "ابتسمت" في محل جر بإضافة "إذا" إليها»[(٢)].

وأقول: من النص السابق اتضح اختيار الباجوري ظرفية «إذا» للمضارع السابق لها، والجملة الفعلية بعدها مضافة إليها.

وقال الباجوري_ أيضًا_ في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

إِذَا يُسَاوِرُ قِرْنًا لَا يَحِلُّ لَهُ ∴ أَنْ يَتْرُكَ الْقِرْنَ إِلَّا وهْو مَفْلُولُ[(٣)]:

«"إذا": **شرطية، و: "يُسَاوِرُ" فعل الشرط، وجملة: "لَا يَحِلُّ لَهُ... إلخ" جواب الشرط**».[(٤)]

وأقول: من النص السابق اتضح اختيار الباجوري شرطية «إذا»؛ لعدم تعلقها بما قبلها، وأن فعل الشرط: «يُسَاوِر»، وجواب الشرط: جملة: «لَا يَحِلُّ لَهُ... إلخ».

كما قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

مِن كلّ نَضَّاخة الذِّفْرَى إذا عَرِقَتْ ∴ عُرْضَتُها طامِسُ الأعْلامِ مَجْهولُ[(١)]:

---

(١) البيت من البسيط في ديوانه/ ٦١، وينظر جمهرة أشعار العرب/ ٦٣٢، ونهاية الأرب ١٦/ ٤٣١، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٤.

(٢) الإسعاد/ ٥٦.

(٣) البيت من البسيط في ديوانه/ ٦٦، وروي في لسان العرب (س.و.ر) ٤/ ٣٨٥، (ق.ر.ن) ١٣/ ٣٣٧، وتاج العروس (س.و.ر) ١٢/ ١٠١: «مَجْدُول» مكان «مَفْلُولُ»، وينظر البيت في العُدّة ١/ ٦٠.

(٤) الإسعاد/ ١٨٤.

(١) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٢، وينظر المحكم ١/ ٣٩٩، لسان العرب (ع.ر.ض) ٧/ ١٧٨، وتاج العروس (ع.ر.ض) ١٨/ ٤٠٧.

«وقوله: "إِذَا عرقت"، أي: "وقت إن عرقت"... وهو ظرف لـ"نضاخة"، ولا جواب لـ"إذا"_ إن جعلت مجردة عن معنى الشرط_، وإن قدر فيها ذلك، فعاملها: شرطها، والجواب: محذوف، والتقدير: "إِذَا عرقت فهي نضاخة الذفرى"، أو الجواب مذكور وهو الجملة الاسمية بعدها، وتكون الفاء حذفت للضرورة، كما في قوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها ∴ والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ[(١)]» [(٢)].

وعلق_ أيضًا_ في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

تَرْمي الغُيُوب بعَيْنَي مُفْرَدٍ لِهِقٍ ∴ إذَا تَوَقَّدَت الحُزَّانُ والْمِيلُ[(٣)]:

«وقوله: "إِذَا تَوَقَّدَت الحُزَّانُ والْمِيلُ"، أي: "وقت توقدهما"، فـ"إذا" بمعنى: "وقت" مجرد عن الشرط، وهو ظرف لـ"ترمي الغيوب... إلخ"، وإن قدر فيه معنى الشرط فعاملها شرطها، والجواب: محذوف، دل عليه ما تقدم، أي: "فهي ترمي الغيوب"».[(٤)]

وأقول: في النصين السابقين وضح الباجوري أن «إذا» على حالتين، ولم ينسبهما إلى أحد_

---

(١) البيت من البسيط لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه (نشر المكي)، وورد بهذه النسبة في الكتاب (هارون) ٣/ ٦٥، وشرح الكتاب للرماني ١/ ٩٤٠، ٩٤٨، وهو منسوب إلى عبد الرحمن ابن حسان في النوادر/ ٢٠٧، المقتضب ٢/ ٧٢، ولسان العرب (ب.ج.ل) ١١/ ٤٧، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٦.

الشاهد فيه: حذف الفاء الرابطة من جواب الشرط؛ للضرورة، والتقدير: «فالله يشكرها».

(٢) الإسعاد/ ١٠٦.

(٣) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٣، وينظر لسان العرب (ح.ز.ز) ٥/ ٣٣٥، وتاج العروس (ح.ز.ز) ١٥/ ١٠٨.

(٤) الإسعاد/ ١١٠.

- **إحداهما، وهو المختار عنده؛ لتقديمه له_** أنها ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط، وناصبها: ما قبلها، الاسم في النص الأول_ «نضاخة»، والجملة الفعلية في النص الثاني_ «ترمي الغيوب... إلخ».
- **والأخرى_** أنها شرطية، وناصبها: ما بعدها، والجواب: محذوف، دل عليه ما تقدم، وتقديره في النص الأول: «فهي ترمي الغيوب»، و في النص الثاني: «إذا عرقت فهي نضاخة الذفرى»، أو أن الجواب مذكور، وهو الجملة الاسمية بعدها، وتكون الفاء محذوفة؛ للضرورة؛ قياسًا على البيت السابق المنسوب إلى سيدنا حسان_ رضي الله عنه_.

وعلق_ أيضًا_ في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ ∴ وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ[(١)]:

«والعامل في "إِذَا": ما في "كَأَنَّ" من معنى التشبيه، ولا جواب لها_ إن قدرت خالية عن معنى الشرط_، وإلا فالجواب مقدر، وهل هي_ حينئذ_ منصوبة بفعل الشرط أو جوابه، فيه خلاف مذكور في كتب النحو»[(٢)].

وأقول: في النص السابق وضح الباجوري أن «إذا» على حالتين، ولم ينسبهما إلى أحد_

- **إحداهما، وهو المختار عنده؛ لتقديمه له_** أنها ظرفية، وناصبها: ما قبلها، وهو: معنى التشبيه في (كَأَنَّ)_ لما اقتضى مشبهًا ومشبهًا به، ولأنها تدخل

(١) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٤ برواية: «وَقَدْ» مكان «إذا»، وعليها فلا شاهد، وتنظر الرواية كما في الديوان في معجم مقاييس اللغة (أ.و.ب) ١/ ١٥٢، وتاج العروس (أ.و.ب) ٢/ ٣٤، و(ع.س.ق.ل) ٢٩/ ٤٨٥. وتنظر رواية البيت في جمهرة أشعار العرب/ ٦٣٧، وأمالي المرتضى/ ٥٥٨.

(٢) الإسعاد/ ١٣٩.

على الجمل، فتغير ألفاظها ومعانيها، فيقوى فيها معنى الفعل_، ولا جواب لها.[١]

- **والأخرى_** أنها شرطية، وأشار إلى وجود خلاف مذكور في كتب النحو في ناصبها.

ورجح سيبويه[٢] كون العامل في «إذا» هو فعل الشرط، وبه صرح الثمانيني[٣]، وتابعه الكيشي[٤].

واحتج لصحة هذا المذهب بأن الأقرب والأجدر كون فعل الشرط عاملًا، وأن حروف الجزاء من الظروف والأسماء إنما يعمل فيها ما بعدها، وأن الشرط والجزاء جملتان، ولا يستقيم عمل الجزاء في أداة الشرط؛ لأنه يؤدي إلى أن يصير جملة واحدة؛ لأنه إذا كان ظرفًا كان من تتمته ولا يكون جملة أخرى، فوجب أن يكون معمولًا لفعل الشرط.[٥]

وللنحويين رأي آخر في عامل النصب في «إذا» الشرطية، غير ما اختاره الباجوري في أقواله السابقة، وهو_ أن جواب الشرط هو العامل في «إذا». ونسب ابن الحاجب[٦] هذا المذهب إلى بعضهم_ من دون تسمية_، واختاره العلوي[٧].

واحتُج لصحته بأن الظروف مضافة إلى شروطها في المعنى، وإذا كانت مضافة استحال عمل المضاف إليه في المضاف؛ لئلا يكون عاملًا ومعمولًا من جهة

---

(١) ينظر الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣/ ٣٣، والمفصل/ ٤٣.
(٢) الكتاب (هارون) ١/ ٨٢، ١٠٦، ١٠٧.
(٣) الفوائد والقواعد/ ٥٤٠.
(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي/ ٤٦٦.
(٥) ينظر خزانة الأدب للبغدادي ٩/ ٧١، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٩.
(٦) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥١٢، وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٨٦.
(٧) ينظر الحاصر ٢/ ٣٣٧.

واحدة.[١]

والحاصل: اتضح من الدراسة السابقة في المسألة ما يلي:

- تنوع اختيارات الباجوري؛ فاختار ظرفية «إذا»_ في قوله **الأول والثالث والرابع والخامس**_، وعاملها: ما قبلها، ولا جواب لها، واحتمل بقلة كونها شرطية_ في قوله **الرابع_**، وناصبها: شرطها، والفاء محذوفة؛ للضرورة من الخبر المحذوف، ولم يفصل القول **الخامس** في ناصبها: أفعل الشرط أم جوابه؟! واكتفى بالإشارة إلى أن الخلاف مذكور في كتب النحو، كما أشار إلى حاجة تقدير الفاء في جوابها، من دون نسبة هذه المذاهب إلى قائليها أو التعليل لها! كما اختار شرطيتها_ في قوله **الثاني_** وأن فعل الشرط: «يساور»، وجوابه: «جملة لا يحل... إلخ»، وهو **الرأي الراجح**، وعامل النصب فيها: هو فعل الشرط؛ فلو سلم بأن الجواب هو العامل للزم انشغال الشرط بضمير الظرف، فيقال: «متى جئتني فيه أكرمتك»، وهو غير مسموع.[٢]
- أن الخلاف في ناصب الظرف لم يعرف عند المتقدمين، وأن ابن الحاجب أقدم من أورد فيه خلافًا_ فيما اطلعت عليه من كتب_.
- لم ينسب العلماء الذين ناقشوا هذا الخلاف كل مذهب إلى أصحابه، بل اكتفوا بنسبة المذهب الأول إلى الأكثرين.

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٩، والحاصر ٢/ ٣٣٧.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٣/٢٧٤.

والثالثة_ معنى «لدى»

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنُو مَوَدّتُها ∴ وما إخالُ لدينا منكِ تَنْوِيلُ[(١)]:

«"لدى"، بمعنى: "عند"، وقلبت ألفه ياء؛ لإضافته للضمير، وتكون للقرب: الحسي، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾[(٢)]، أي: "عند الباب"، و: المعنوي، كما في قولك: "لديه فقه، وأدب"»[(٣)].

وأقول: في النص السابق عرض الباجوري الخلاف النحوي حول: معنى «لدى» بإيجاز شديد مصرحًا باختياره المذهب البصري، وهو: مرادفة «لدى» لـ«عند» في الظرفية، أي: أنها ليست من لفظ «لدن»؛ لكونها صحيحة اللام.

وسبقه في اختيار هذا المذهب: سيبويه[(٤)]، ووافقه ابن يعيش[(٥)] وابن الحاجب[(٦)]، واختاره ابن الوردي[(٧)]، وصححه السلسيلي[(٨)].

وتعامل ألف «لدى» عندهم ألف «إلى، وعلى»، فيسلم في الإضافة للظاهر، نحو قوله ﷻ: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[(٩)]، ويقلب ياء في الإضافة للمضمر_ غالبًا_، نحو قوله

(١) سبق تخريجه/ ١٤.
(٢) سورة يوسف من/ (٢٥).
(٣) الإسعاد/ ٩٦.
(٤) الكتاب (هارون) ٢/ ٣٧٣، ٤/ ٢٣٤.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٧.
(٦) أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٦٦.
(٧) تحرير الخصاصة ٢/ ٤٥٤.
(٨) شفاء العليل ١/ ٤٨٦.
(٩) سورة غافر من/ (١٨).

تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[١].

وانفرد السيوطي[٢]_ فيما اطلعت عليه من كتب_ بكون «لدى» لا تجر أصلًا، و«عند» معرب يجر بـ«من»؛ فأوقعوه على ما كان في ملكك، حضرك أو غاب عنك، وإن كان أصله الحاضر في نحو: «عندي كذا"، لمكان الحضور أو القرب معنى أو حسًا، بخلاف «لدى» فتأتي لزمانه، فيكون قولهم: «لدي كذا» لما لا يتجاوز حضرتك[٣].

ووجه الشبه بين «لدى» وبين «لدن»: اختلاف حركة الدال قبل النون، فتقول: «لَدُنْ، ولَدَنْ»، وشابهت الضمة والفتحة قبل النون باختلافهما حركات الإعراب، في نحو: «هذا ضاربٌ عمرًا، ورأيت ضاربًا عمرًا»، كما يحذف التنوين تارة ويثبت تارة_ أخرى_ في نحو: «لَدُ غُدوة». **والفاصل بين «لدى» وبين «عند»:** أن «لدى»: مبني_ لفرط إبهامه بوقوعه على الجهات الست، فجرى مجرى الحرف في إبهامه_ على السكون؛ لمضارعتها الفعل، نحو: «خُذْ»، فأجريت مجراه.[٤]

ولـ«لدى» معنيان آخران، لم ينص عليه الباجوري في قوله_

أحدهما_ أن «لدى» بمعنى «لدن». وهو مذهب ابن فارس[٥].

---

(١) سورة ق من/ (٣٥).

(٢) ينظر همع الهوامع ٢/ ١٥٥، ١٥٦.

(٣) ينظر الكتاب (هارون) (٢/ ٣٧٣)، (٤/ ٢٣٤)، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٧، ١٢٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٩، والعدة في إعراب العمدة ٣/ ٢١٨.

(٤) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ١٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٧، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٦٦.

(٥) الصاحبي/ ١٢٣.

والآخر_ أن «لدى»: لغة قيسية من ثمان[١] في: «لدن»، وتشبيهًا لنونها بالتنوين في «ضارب». وهو مذهب الزمخشري[٢].

والحاصل:

من الخلاف المتقدم تبين أن **معاني «لدى» ثلاثة_ والراجح منها:** هو مذهب سيبويه ومن تبعه، وكان الباجوري موفقًا في اختياره له، وهو: كون «لدى» ظرف مكان بمنزلة «عند»؛ لموافقته للسماع، ولمخالفة «لدى» لـ«لدن» في كونه يخبر به كـ«عند»، ولأن «لدن» لأول غاية زمان أو مكان، وقلما تعدم «من»، ولأن «لدى» ليس من لفظ «لدن»_ وإن كان من معناه_؛ لكون لام الكلمة في «لدى»: ساكنة ومعتلة، مثل لام الكلمة في: «إلى»، وقبلهما حرف مفتوح لم تحرك في كلامهم؛ لياء الإضافة، ويكون التحريك لازمًا لأجلها، فلما كان هذا الموضع ليس لياء الإضافة عليه سبيل بتحريك، كما كان لها السبيل على سائر حروف المعجم لم يقولوا بالنون؛ لعلمهم أن الألف ليست من الحروف التي تحرك؛ لأجل ياء الإضافة، أما لام «لدن» ففصيحة.[٣]

(والله أعلى وأعلم)

۞۞۞

(١) (لدى، ولَدُنْ، ولَدَنْ، ولَد_ بحذف النون_، ولدنُ، ولُدْنِ_ لالتقاء الساكنين_، ولُدُن، ولُدْ). ينظر المفصل/ ١٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٧.

(٢) المفصل/ ١٧٢.

(٣) ينظر الكتاب (هارون) ٢/ ٣٧٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٨، وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٦٦، وتحرير الخصاصة ٢/ ٤٥٤، وشفاء العليل ١/ ٤٨٦.

المطلب الثامن_ التعجب، وفيه مسألة:
حقيقة «أفعل به»

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

أكرِمْ بِهَا خُلّةً، لو أَنّها صَدَقَتْ ∴ مَوْعُودَها أو لوَ انّ النصْحَ مَقْبُول[(١)]:

«قوله: "أكرم بها... إلخ"، أي: "ما أكرمها... إلخ"، فـ"أكرم": فعل تعجب جيء به على صورة فعل الأمر، ولذلك لا يرفع الظاهر، وفاعله_ هنا_: الضمير المجرور بالباء الزائدة؛ لإصلاح اللفظ، على حد قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[(٢)]، أي: "ما أسمعهم وما أبصرهم في ذلك اليوم"»[(٣)].

وأقول: في النص السابق اختار الباجوري كون حقيقة: «أكرم بها» لفظه لفظ الأمر، ومعناه: الخبر، وهو في الأصل: فعل ماضٍ جاء على صيغة الأمر؛ للتعجب بمعنى: «ما أكرمها»[(٤)]، وعلل إصلاح اللفظ بلزوم زيادة الباء_ إلا مع «أنْ»، و«أنَّ»_ في الفاعل[(٥)]؛ لقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر في نحو: «أكرم زيد»، وللتفرقة بينها وبين سائر الأفعال، وليصير على صورة المفعول به، كـ«امْرُرْ بزيد»،

---

(١) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦١ برواية: «يا ويحها» مكان: «أكرِمْ بِهَا»، ويروى: «ما وعدت» مكان: «مَوْعُودَها»، وينظر البيت في جمهرة أشعار العرب/ ٦٣٣، ولسان العرب (خ.ل.ل) ١١/ ٢١٧، وخزانة الأدب للبغدادي ١١/ ٣٠٨، والمعجم المفصل ٦/ ٢٩٤.

(٢) سورة مريم من/ (٣٨).

(٣) الإسعاد/ ٦٧.

(٤) خلافًا لما حُكي عن ابن الأنباري من تصريحه بأنها اسم. لم أقف عليه في كتبه، وينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٧، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٦، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٠٠.

(٥) ينظر الأصول في النحو ١/ ١٠١، والبغداديات/ ١٦٥، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٨٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٧٧، والبيان في شرح اللمع/ ٤٦٤، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٨.

ولأن الباء كثيرًا ما تزاد مع المتعجب منه[١]، نحو قوله ﷻ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[٢]، مما يدل على تمسكه بهذا المذهب واختياره له من دون التعرض لمعنى الهمزة التي تفيد الصيرورة.

وسبقه إلى هذا المذهب: سيبويه[٣]، والفراء[٤] _ إذا كان يمدح به صاحبه_، ونص عليه الفارسي[٥]، واختاره ابن عصفور[٦]، وعُزي إلى جمهور البصريين[٧].

واحتج لصحة هذا القول بما يأتي:

١_ أن الفعل لا بد له من فاعل، ولا فاعل ملفوظ به أو مقدر؛ لأنه لو كان مضمرًا لبرز في بعض الأحوال، مما يدل على أن الباء زائدة لازمة والمجرور بها هو الفاعل[٨]. **وفيه نظر؛** لأن المجرور لو كان الفاعل لوجب أن يطابقه إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، وهو لازم الإفراد والتذكير، ولم يجز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: «أحسن بك»؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد.[٩]

٢_ ورد جر الفاعل بـ«من» الزائدة في نحو: «ما جاءني من أحد»، أي: «ما جاءني

(١) ينظر المقرب/ ١١٤، والملخص ١/ ٤٥٢، ٤٥٣، وشفاء العليل ٢/ ٥٩٩، والدرر السنية ٣/ ٨.
(٢) سورة مريم من/ (٣٨).
(٣) الكتاب (هارون) ٤/ ٩٧، وينظر شرح الأنموذج/ ١٦٠، والفوائد الضيائية ٢/ ٣١٠.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ١١٩، ١٢٠.
(٥) الأغفال ١/ ٣٥٩، والإيضاح العضدي ١/ ١٣١، ١٣٢، وكتاب الشعر ٢/ ٤٤٠.
(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٠.
(٧) ينظر منهج السالك/ ٣٧١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٨٨٧، والحاصر ٢/ ٥٤٥.
(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٠.
(٩) ينظر اللباب للعكبري ١/ ٢٠٣، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤، والتصريح ٣/ ٣٧٥.

أحد»، كما ورد جر الفاعل بالباء الزائدة في نحو قوله ﷻ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[١]، أي: «كفى الله»[٢]، فلا يمتنع في نحو: «أكرم بزيد»[٣].

٣_ إذا لم يكن «أفعل به» خبرًا كان أمرًا، ولو كان أمرًا لكان مسندًا إلى ضمير المخاطب، ولو كان مسندًا إلى ضمير المخاطب للحقه ضمير التأنيث والتثنية والجمع، نحو: «يا فاطمة، أحسني بعمرو»، و: «يا زيدان، أحسنا بعمرو»، و: «يا رجال، أحسنوا بعمرو».[٤]

وللنحويين قول آخر_ لم ينص عليه الباجوري_ في حقيقة: «أكرم بها» ، وهو_ أن «أكرم بها»: فعل أمر حقيقي، والفاعل ضمير مستتر، تقديره: أنت، والباء: للتعدية داخلة على المفعول[٥]، **واختُلف في الهمزة والباء على هذا المذهب_ فقيل:** الهمزة للتعدية كهمزة: «ما أفعله»، والباء زائدة. **وقيل:** الهمزة للصيرورة، أي: «صير زيدًا ذا حسن»، والباء: للتعدية داخلة على المفعول به[٦]. وهذا المذهب منسوب إلى الفراء[٧]، وفيه مخالفة لما نص عليه في كتابه، ويؤكد ذلك قوله: «وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع_ إذا كان يمدح به صاحبه_، ألا ترى أنك تقول: "... أكرم به"»[٨].

كما نُسب هذا المذهب إلى الأخفش[٩]، واختاره الرضي[١٠]، وعُزي إلى

(١) سورة النساء من/ (٦).
(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١١٩، وشرح الأنموذج/ ١٦٠.
(٣) ينظر الإيضاح العضدي ١/ ١٣٢، والبيان في شرح اللمع/ ٤٦٤.
(٤) ينظر الأغفال ١/ ٣٦٠، ٣٦١، والبيان في شرح اللمع/ ٤٦٤، والمقرب/ ١١٤، ١١٥.
(٥) ينظر توجيه اللمع/ ٣٨٥، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٧، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٩.
(٦) ينظر شرح الكافية لابن جمعة ٥٨٩/٢، والمساعد ١٥٠/٢.
(٧) لم أقف عليه في كتبه، وينظر شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٥، والفاخر ١/ ٣٠٠.
(٨) معاني القرآن للفراء ٢/ ١١٩.
(٩) لم أقف عليه في كتبه، وينظر شرح الأنموذج/ ١٦٠.
(١٠) ينظر شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٢٣٥.

الكوفيين[١].

واختلف أصحاب هذا المذهب في الفاعل إلى رأيين_

أحدهما_ أن الفاعل ضمير المخاطب، وألزم إفراده وتذكيره، وإن كان المخاطب مثنى، أو مجموعًا، أو مؤنثًا؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن حالها، وربما أكد «أفعل» بالنون، نحو: «أحسنن بزيد»[٢]. حكى هذا القول عن الفراء[٣] والأخفش[٤]، والزجاج[٥]، واختاره الرضي[٦].

والآخر_ الفاعل ضمير المصدر الدال عليه الفعل، والتقدير: «يا حسن، أحسن بزيد»، أي: «الزمه، ودم به»، ولهذا كان مفردًا في كل الأحوال[٧]. وهو قول محكي عن الزجاج[٨] وابن كيسان[٩]، وهو قول ابن بابشاذ[١٠].

واحتُج لصحة هذا المذهب بما يلي:

١_ أن الحذف من قوله ﷻ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾[١١] _ أي: «وأبصر بهم»_ ومجيئه منصوبًا بعد حذف الباء دليل على أن المجرور ليس فاعلًا[١٢]، كقول

---

(١) ينظر الملخص ١/ ٤٥٤.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٩،

(٣) لم أقف عليه في كتبه، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٥.

(٤) لم أقف عليه في كتبه، وينظر شرح الأنموذج/ ١٦٠.

(٥) لم أقف عليه في كتبه، وينظر التصريح ٣/ ٣٧٤.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٥.

(٧) ينظر الأغفال ١/ ٣٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٠٠.

(٨) لم أقف عليه في كتبه، ينظر شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٥.

(٩) لم أقف عليه في كتبه، ينظر توضيح المقاصد ٢/ ٨٨٧، والتصريح ٣/٣٧٣.

(١٠) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٨٢.

(١١) سورة مريم من/ (٣٨).

(١٢) ينظر شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٨٥، والتذييل والتكميل ٤/٦٢١.

عمرو بن أحمر الباهلي:

إِذَا مَا زَالَ سَرْجٌ عَن مَعَدٍّ ∴ فأجْدَر مِثْلَ ذَلِكَ أَن يَكُونَا[(١)]

حيث نصب: «مثل» بعد حذف الباء؛ على إسقاط الخافض، بعد: «أجدر»، مما يدل على أنه مفعول به لا فاعل.[(٢)]

والحاصل:

في المسألة السابقة مذهبان، اختار الباجوري منها مذهب الفراء وجمهور البصريين، وهو_ أن لفظها: لفظ الأمر، ومعناها: الخبر، والباء: زائدة لازمة، والضمير المجرور: في محل رفع فاعل، **وهو الرأي الراجح في المسألة**؛ لأن حذف الفاعل المجرور بالباء في قوله ﷻ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾؛ للعلم به، ولأنه كمعمول «أفعَل» في المعنى[(٣)]، ولأنه لو كان أمرًا حقيقة لوجب إعلاله، نحو: «أبِن»، فيقال: «أبِن به»، ولم يجز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: «أكرم بك»؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد، ولأنه لو كان أمرًا لكان فيه ضمير المأمور، ولخرج عن طبيعة التركيب التعجبي.[(٤)]

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) البيت من بحر الوافر، و يروى في جمهرة اللغة (د.ع.ن) ٢/ ٦٦٥، وتهذيب اللغة (م.ع.د) ٢/ ١٥٥، المحكم والمحيط الأعظم (م.ع.د) ٢/ ٤٠: «وإمّا زلّ» مكان «إذا ما زَالَ»، و: «وأجْدَرُ بالحوادِثِ أَن تَكُونا» مكان: «فأجدر مثل ذلك أن يكونا »، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، وينظر البيت في شرح الجمل لابن خروف ٢/٥٨٥، ومنهج السالك/ ٣٧٢.

(٢) ينظر منهج السالك/ ٣٧١.

(٣) ينظر المقرب/ ١١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٧، وشرح الكافية للرضى ٤/ ٢٢٩.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤، والتصريح ٢/ ٦٢، وهمع الهوامع ٣/ ٣٨، ٣٩.

المطلب التاسع_ عطف النسق، وفيه مسألة:
عطف الاسمية على الفعلية والعكس

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

وما سُعَادُ، غَدَاةَ البَيْنِ، إذْ رَحَلُوا ∴ إلّا أغنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ، مَكْحُولُ[(١)]:

«والواو: عاطفة للجملة الاسمية على الجملة الفعلية السابقة، وهي: "بانت سعاد"، لا على الجملة الاسمية التي بعدها، وهي: "فقلبي... إلخ"؛ لأن هذه لا تناسب تلك في التسبب عن البينونة"[(٢)].

وقال_ أيضًا_ في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

وَقَالَ كُلُّ خليلٍ كُنْتُ آمُلُهُ ∴ لاَ أُلْهِيَنَّكَ، إِنِّي عَنْكَ مَشْغُولُ[(٣)]:

«قوله: "وقال: كل خليل... إلخ" عطف على قوله: "وقولهم: إنك... إلخ"، فهو من عطف الجملة الفعلية على الاسمية؛ لأنها ترجع في المعنى إلى الفعلية، فالتقدير: "وقالوا: إنك... إلخ، وقال كل خليل... إلخ"»[(٤)].

وأقول: من النصين السابقين اتضح أن الباجوري أجاز عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس؛ لتصريحه بعطف الجملة الاسمية في قول الشاعر: «ما سعاد...» على الجملة الفعلية_ السابقة لها_ في قول الشاعر: «بانت سعاد»، ولتصريحه_ أيضًا_ بعطف الجملة الفعلية في قول الشاعر: «وقال كل خليل...» على الجملة الاسمية في قوله: «وقولهم: إنك... »، وعلل لصحة ذلك بكون الجملة الاسمية في معنى الجملة الفعلية والعكس، على حد من اشترط اتفاق معاني

---

(١) سبق تخريجه/ ٢٨.

(٢) الإسعاد/ ٤٧، ٤٨.

(٣) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٥، وروايته: «ألفينكَ» مكان «أُلْهِيَنَّكَ»/ ٦٥، وروي في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٢٣٨، ولسان العرب (فصل اللام) ١٥/ ٢٦٠، ومجمع بحار الأنوار ٤/ ٥٢٠، والعفو والاعتذار ٢/ ٤٥١: «صَدِيق» مكان: « خليل».

(٤) الإسعاد/ ١٥٧.

الجمل خبرًا وإنشاء[١]. وهو منسوب إلى سيبويه[٢]_ وهو خلاف ما نص عليه في كتابه[٣]_، وقد سبق الباجوري في هذا القول: الفراء[٤]، وأجازه الزجاج[٥] وابن جني[٦] وابن الشجري[٧]، وصرح به المالقي[٨].

واحتجوا لصحة هذا القول بالسماع والقياس:

أولًا_ الاحتجاج بالسماع، ومنه قراءة[٩] قوله ﷻ: ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾[١٠].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٠، ومن أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب/ ١٤٥، ١٤٦.

(٢) ينظر البحر المحيط ١/ ١١٠، ١١١، والجنى الداني/ ٣٩٩.

(٣) الكتاب (هارون) ٢/ ٦٠.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢١٣/١، ٢٥٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤١٢.

(٦) الخصائص ٢/ ٧٣.

(٧) أمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢، ٣/ ٢٠٥.

(٨) رصف المباني/ ٤١٠، ٤١١.

(٩) قرأ الحسن، وعيسى بن عمر ، وعاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿جَعَلَ﴾، أي: جعله يصلح أن يسكن فيه، وحمل على معنى قراءة الحسن، وعيسى بن عمر: ﴿فَالِقُ﴾، وهو: «فلق»؛ لكونه قد كان، ويؤيده: الأفعال الماضية بعده في قوله ﷻ: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ﴾ [سورة الأنعام من/ (٩٧)]، وقوله ﷻ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الأنعام من/ (٩٨)] . وقرأ باقي السبعة: ﴿وجاعلُ ٱلَّيْلَ﴾، وفيها عطف اسم فاعل على اسم فاعل قبله: ﴿فَالِقُ﴾، وما قبله_ أيضًا_ اسم فاعل، وهو قوله ﷻ: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾ [سورة الأنعام من/ (٩٤)]، وهو أقرب إلى التناسب؛ لأنه عطف اسم على اسم مثله. وروى الأعمش عن إبراهيم النخعي: ﴿فَلَقَ الْإِصْبَاحَ﴾، وكذلك قرأها ابن وثاب، وأبو حيوة: على أنها فعل ماض نصب الإصباح به، وعطف ﴿جَعَلَ﴾ عليه، فعطف جملة فعلية على مثلها؛ ليشاكل ما عطف عليه. تنظر القراءات في معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٢٣، وكتاب السبعة في القراءات/ ٢٦٣، والحجة للقراء السبعة للفارسي ٣/ ٣٦١، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه/ ١٤٦، ومفاتيح الغيب ١٣/ ٨١، والنشر ٢/ ٢٩٤.

(١٠) سورة الأنعام من/ (٩٦).

كما احتج لصحة هذا القول بالسماع نظمًا، ومنه قول الشاعر:

عاضَـها اللهُ غلامًـا بَعْـدَ مـا ∴ شـابَتِ الأصـداغُ والضِّـرْسُ نَقِـدْ [١]

عطف الشاعر الجملة الاسمية: «والضِّرْسُ نَقِدْ» على الجملة الفعلية: « عاضَها اللهُ غلامًا»، والمعنى: «ونَقِدْ الضِّرْسُ».

ثانيًا_ الاحتجاج بالقياس، وهو بالمضارعة_ التي استحق بها الاسم الإعمال، والفعل الإعراب_ المشتركة بينهما.[٢]

وفي المسألة أقوال ثلاثة_ غير ما أجازه الباجوري_، وهي:

- **القول الأول_** المنع مطلقًا، ولا يُصَار إليه إلا لضرورة. وهو أضعف الأقوال[٣]، والمنسوب إلى المازني[٤]، واختاره ابن السراج[٥]، كما نُسِب إلى ابن جني[٦]_ وهو خلاف ما نص عليه في كتابه[٧]_.

واحتُج لصحته بما يلي: أن عطف الاسم المشتق على الفعل فيه رد الأصل إلى الفرع؛ لمشاركة الاسم مع الفعل في عامل واحد، والفرع متضمن للأصل،

---

(١) البيت من الرمل للهُذلي في لسان العرب فصل النون (ن.ق.د) ٣/ ٤٢٦، وبلا نسبة في التقفية في اللغة باب (الدال)/ ٣١٣، والصحاح (ن.ك.د) ٢/ ٥٤٥، (ص.د.غ) ٤/ ١٣٢٣.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤١٢/١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٣٧.

(٣) ينظر الفصول المفيدة/ ١٧٩، والعدة في إعراب العمدة ١/ ٤٧٥.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب التصريف للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠٢٢.

(٥) الأصول في النحو ١/ ١٨٤.

(٦) همع الهوامع ٣/ ٢٢٥.

(٧) الخصائص ٢/ ٧٣.

ودليل عليه، والأصل لا يدل على الفرع بنفسه؛ لأنه كالمستغنى عنه، كما أن العطف نظير التثنية والجمع، ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو، فتقول: «قام زيد وعمرو»، فالواو تدخل إذا لم تكن التثنية، فكما لا يجوز ضم اسم إلى فعل في التثنية، ولا فعل إلى اسم، فكذلك لا يجوز عطف أحدهما على الآخر.[١]

- **القول الثاني_** جواز عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس بالواو_ فقط_؛ لأنها أم الباب، ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها[٢]. وانفرد الفارسي[٣]_ فيما اطلعت عليه من كتب_ به.
- **القول الثالث_** جواز عطف الفعل على الاسم المشتق، نحو: «مررت برجل قاعد، ويقوم»، ومنع عطف العكس، نحو: «مررت برجل يقوم، وقاعد». وانفرد السهيلي[٤]_ فيما اطلعت عليه من كتب_ به.

واحتُج لصحته بأنه يحسن عطف الفعل على اسم الفاعل؛ لأنه يعمل عمل الفعل، ويجرى مجراه_ إذا كان معتمدًا على ما قبله_، نحو قوله ﷻ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾[٥]. ويقبح: «يصففن، وقابضات»؛ لأن الاسم المحض لم يجر مجرى الفعل، ولأنه فيه رد الفرع إلى الأصل؛ لأن المشتق من الفعل فرع للفعل ومتضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه.[٦]

---

(١) ينظر الأصول في النحو ٦٤/٢، والخصائص ١/ ١٠٨، ونتائج الفكر(بتصرف يسير)/ ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٨٣، ومغني اللبيب/ ٦٣٠.

(٣) المسائل البصريات/ ٧٠١.

(٤) نتائج الفكر/ ٣١٨، ٣١٩.

(٥) سورة الملك من/ (١٩).

(٦) نتائج الفكر/ ٣١٨، ٣١٩.

والحاصل:

أن بالمسألة السابقة أربعة أقوال_ **القول الراجح** منها رأي الفراء ومن تبعه، وهو: جواز عطف الفعل على الاسم، والاسم على الفعل_ إذا كان أحدهما في تأويل الآخر_، **وكان الباجوري موفقًا في اختياره؛** لوروده في السماع والقياس[1].

(والله أعلى وأعلم)

۞۞۞

(١) ينظر البحث/ ٦٦، ٦٧.

المطلب العاشر_ عوامل الفعل، وفيه مسألة_ «لمَّا» التعليقية بين الظرفية والحرفية

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

نَوّاحةٌ، رِخْوةُ الضَّبْعينِ، ليس لَها ∴ لمَّا نَعَى بَكْرَها النَّاعونَ، معقولُ[(١)]:

«قوله: و"لمَّا" بمعنى: "حين"، فهي ظرف_ كما ذهب إليه الفارسي_، وقيل: حرف وجود لوجود»[(٢)].

وأقول: في النص السابق نص الباجوري على أن «لمَّا» نوعان_

أحدهما_ أنها حرف وجوب لوجوب، وقيل: وجود لوجود[(٣)]، يقع الشيء بعدها لوقوع غيره[(٤)]، ولم ينسبه إلى أحد. وهو مذهب سيبويه[(٥)]، وأجازه ابن مالك[(٦)]_ في أحد قوليه_، وهو الأظهر عند المالقي[(٧)]، وصححه أبو حيان[(٨)]، وعُزي إلى الجمهور[(٩)].

واحتُج لصحة هذا المذهب بكونه يقابل «لو»، وتحقيقه أنك تقول: «لو قام زيدٌ قام عمرو، ولكن لما لم يقم لم يقم»، كما أنه يُشعر بالتعليل كما في قوله ﷻ: ﴿**وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا**﴾[(١)]، والمراد: «أنهم أُهلِكُوا بسبب ظلمهم»،

---

(١) البيت من البسيط، للشاعر في ديوانه/ ٦٥، وينظر جمهرة أشعار العرب/ ٦٣٧، ونهاية الأرب ١٦/ ٤٣٥، ومنتهى الطلب من أشعار العرب/ ٢.

(٢) الإسعاد/ ١٤٩.

(٣) ينظر رصف المباني/ ٢٨٣، ٢٨٤، والمساعد ١٩٨/٣، ومصابيح المغاني/ ٣٠٩، والظرف خصائصه وتوظيفه النحوي/ ١٩٦.

(٤) ينظر مغني اللبيب/ ٣٦٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٣، وحاشية الصبان ٤/ ١٤١٨.

(٥) الكتاب (هارون) ٤/ ٢٣٤.

(٦) تسهيل الفوائد/ ٢٤١.

(٧) رصف المباني/ ٢٨٤.

(٨) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٩٧.

(٩) الأصول في النحو ١/ ٢٥.

(١) سورة الكهف من/ (٥٩).

والظروف لا تشعر بالتعليل، كما أن الاسمية فيها متكلَّفة على عكس الحرفية اللازمة للبناء، إلا إن وجدت دلائل مقويَّة له في حيز الأسماء، ولا يوجد في «لمَّا» شيء من علامات الاسم، وهو بمعناه، بيد أن هذا المعنى لا يخرجه إلى الاسمية؛ لأن من الحروف ما يتقدر بالأسماء ومنها ما يتقدر بالفعلية، وهو ملازم للحرفية فيهما.(١)

والآخر_ واختلف النحويون في معناه إلى قولين_

أحدهما_ أنه ظرف زمان بمعنى: «حين»، تنفي عن الثاني ما وجب للأول، فعلى هذا لا يقع بعد كلام فيه نفي(٢). وهو المختار عند الباجوري؛ لتقديمه في الذكر، ونسبه إلى الفارسي(٣). وسبق الباجوري إليه: ابن السراج(٤) وابن بابشاذ(٥) والعكبري(٦)، **وفيه نظر؛** لأنه لا يوجد في «لمَّا» شيء من علامات الاسم، ولمقابلته لـ«لو».(٧)

والقول الآخر_ أنه ظرف زمان بمعنى: «إِذْ»، وهو حسن؛ لأنه مختص بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة. أجازه ابن مالك(٨) _ في أحد قوليه_ واستحسنه ابن هشام(٩).

واحتج لصحة هذا المذهب بما يأتي:

١_ أن التركيب من: «لم» و«ما»، حوله من الحرفية إلى الاسمية، كما حولت «إذ» بدخول «ما» عليه من الاسمية إلى الحرفية، كما تغير معناه من المضي إلى

(١) ينظر رصف المباني/ ٢٨٤، والبحر المحيط ٧/ ١٩٥، والجنى الداني/ ٥٩٤، ٥٩٥.
(٢) ينظر الأصول في النحو ١/ ٢٥، ورصف المباني/ ٢٨٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٣.
(٣) ينظر الإيضاح العضدي/ ٣١٩، والبغداديات/ ٣١٥، ٣١٦، وكتاب الشعر/ ٧٠.
(٤) ينظر الأصول في النحو ١/ ٢٥.
(٥) شرح المقدمة النحوية ١/ ١٨٨.
(٦) ينظر اللباب للعكبري ٢/ ٤٨، وإملاء ما من به الرحمن/ ٢١.
(٧) ينظر حاشية الصبان ٤/ ١٤١٩ .
(٨) ينظر تسهيل الفوائد/ ٢٤١.
(٩) مغني اللبيب/ ٣٦٩.

الاستقبال بدخول «ما» على «لم».[١]

٢_ جواز قولك: «لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم»؛ لأنه إذا قدر ظرفًا كان عامله الجواب، والواقع في «اليوم» لا يكون في «الأمس». والجواب: أنه كقوله ﷻ: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[٢]، والشرط لا يكون إلا مستقبلًا، ولكن المعنى: «إن ثبت أني كنت قلته»، والمعنى_ هنا_: «لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك».[٣]

والحاصل:

من الخلاف المتقدم تبين أن في نوع «لمَّا» التعليقية رأيين، وأن **الراجح منهما**_ هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه، وهو: أنه حرف وجوب لوجوب، مبني على السكون على الأصل؛ للزومه الجملة كـ«إذ، وإذا»، وقيل: وجود لوجود، **وهو الأولى**؛ لكونه أشمل للجمل الموجبة والمنفية[٤]. **وأن اختيار الباجوري في المسألة فيه نظر**؛ لأنه لو كان اسمًا بمعنى: «حين» للزم أن يكون الجواب غير جزاء، وهو عامل وواقع فيه، مع جواز: «لمَّا قمت أمس أكرمتك اليوم»؛ لأن الذى يقع في اليوم لا يقع في الأمس. ولأنه لو كان ظرفًا والجملة بعده في محل خفض بالإضافة للزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ«أن»، وزيادته بعد الظرف ليس له نظير.[١]

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠٦، والإيضاح العضدي/ ٣١٩.
(٢) سورة المائدة من/ (١١٦).
(٣) ينظر مغني اللبيب/ ٣٦٩.
(٤) ينظر رصف المباني/ ٢٨٣، ٢٨٤، والمساعد ٣/ ١٩٨، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٣، ومصابيح المغاني/ ٣٠٩، والظرف خصائصه وتوظيفه النحوي/ ١٩٦.
(١) ينظر رصف المباني/ ٢٨٤، ومغني اللبيب ١/ ٣٠٩، وحاشية الصبان ٤/ ١٤١٩.

المطلب الحادي عشر_ لو الامتناعية، وفيه مسألة_ الأوجه الإعرابية في «أنَّ» وصلتها بعد «لو»

قال الباجوري في معرض حديثه عن قول سيدنا كعب_ رضي الله عنه_:

أكرِمْ بِهَا خُلّةً، لو أنّها صَدَقَتْ ∴ مَوْعُودَها أو لوَ انّ النصْحَ مَقْبُول[(١)].

«واختلف في "أن" وصلتها بعد "لو" في مثل ذلك، فقيل: فاعل بفعل محذوف، والتقدير_ هنا_: "لو ثبت أنها صدقت موعدها"، ونقل عن أكثر البصريين: أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ وجوبًا، كما يحذف كذلك بعد "لولا"، والتقدير_ هنا_: "لو صدقت موعدها موجود"، وقال بعضهم: إنه مبتدأ، لا خبر له؛ اكتفاء بجريان المسند والمسند إليه في الصورة»[(٢)].

وأقول: لقد نص الباجوري على أن الأوجه الإعرابية الجائزة في «أن» وصلتها بعد «لو» وجهان_

أحدهما_ أن «أنَّ» وصلتها بعد «لو» في تأويل مصدر في محل رفع مبتدإ، واختلف في خبره إلى قولين_

- **أحدهما_** قيل: إنه محذوف؛ وجوبًا، يقدر مقدمًا عن «أنَّ» وصلتها، وتقديره: «ولو ثابت، أو موجود صدقها»[(١)]. واختاره **الباجوري**؛ للنقل عن أكثر البصريين، وللقياس على حذفه بعد «لولا»؛ لكونها لا يليها إلا المبتدأ[(٢)].

---

(١) سبق تخريجه/ ٦٠.

(٢) الإسعاد/ ٧١.

(١) ينظر حاشية الصبان ٤/ ٤٠.

(٢) ينظر الكتاب (هارون) ٣/ ١٣٩، ١٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٨، والجنى الداني/ ٢٧٩.

وهو ظاهر مذهب سيبويه[١]، ورجحه أبو حيان[٢]، ونُسب إلى ابن هشام الخضراوي[٣] أنه عزى هذا القول إلى أكثر البصريين.

كما احتُج لصحته بشذوذ ابتداء «أنَّ» بعد «لو»، كما نصب «غُدوة» بعد «لَدُنْ»، وإن كان يجب الجر في غيرها، وبكون «لو» غير عاملة بخلاف «إنْ» الشرطية، فجاز أن يقع بعدها المبتدأ.[٤]

- **والآخر** قيل: إنه لا يحتاج إلى خبر، وعزاه الباجوري[٥] إلى بعض البصريين.

وهو ظاهر مذهب سيبويه[٦]، ومنسوب إلى المبرد[٧] وهو بخلاف ما نص عليه في كتابيه[٨] وحسنه ابن عصفور[١]، وعُزي إلى الأندلسيين[٢].

واحتُج لصحة هذا الوجه بأن المبتدأ سد مسد الجزئين، أو لجريان المسند والمسند إليه في الذكر مع الطول.[٣]

---

(١) الكتاب (هارون) ٣/ ١٢١، ١٣٩، ١٤٠.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ٧٦.

(٣) المقتضب ٣/ ٧٧، وارتشاف الضرب ٤/ ١٩٠١.

(٤) ينظر الكتاب (هارون) ٣/ ١٣٩، ١٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٨، والجنى الداني/ ٢٧٩.

(٥) الإسعاد/ ٢٢، ٢٣.

(٦) الكتاب (هارون) ٣/ ١٢١، ١٣٩، ١٤٠.

(٧) لم أقف عليه في كتبه، وينظر الأصول في النحو ١/ ٢٦٨.

(٨) المقتضب ٣/ ٧٧، والكامل ١/ ٣٦٣.

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤١.

(٢) تذكرة النحاة/ ٣٩.

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٥٧، والجنى الداني/ ٢٨٠.

والوجه الآخر_ أنها فاعل بفعل محذوف، وتقديره: «لو ثبت صدقها»، ذكر الباجوري هذا الوجه بصيغة البناء لما لم يسم فاعله، أي: من دون نسبة إلى أحد؛ دليلًا على عدم اختياره له.

ونُسِب هذا الوجه إلى الأخفش[١]، واختاره المبرد[٢]، وهو الأقيس عند المرادي[٣]؛ إبقاء للاختصاص، وعُزِي إلى الكوفيين[٤] جواز كون «أنَّ» وصلتها بعد «لو» مرفوعًا بفعل مضمر[٥].

واحتُج لصحة هذا الوجه بكونها تشارك حروف الجزاء في ابتداء الفعل وجوابه، وأن «لو» شرطية، فطلبت الفعل، نحو قول حاتم الطائي: «**لو ذات سوارٍ لطمتني**»[٦]، حيث ولي الاسم «لو» على إضمار فعل نادرًا، والتقدير: «لو لَطَمَتْنِي ذاتُ سِوَارٍ» [١]، **وفي هذا الاحتجاج نظر؛** لأن قولهم عديم النظير؛ لأن الفعل لم يُحذف بعد «لو» إلا أن يكون مفسرًا بفعل بعده_ ما عدا «كان»_ أو مقترنًا بـ«لا» بعد «إنْ»، مثل قوله ﷻ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٢]، وكقوله ﷻ: ﴿لَّوْ أَنتُمْ

(١) لم أقف عليه في كتبه، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٤/ ٩٨.
(٢) المقتضب ٣/ ٧٧، والكامل ١/ ٣٦٣.
(٣) الجنى الداني/ ٢٨٠.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب (١٢٥٧/٣)، (٤/ ١٩٠١)، والجنى الداني/ ٢٧٩، ٤١٠.
(٥) ينظر المساعد ٣/ ١٩٤.
(٦) النوادر في اللغة/ ٢٧٠، ومجمع الأمثال/ الباب (٢٣) فيما أوله لام (٣٢٢٧) ٢/ ١٧٤، ٢٠٢، ويروى في الفاضل/ ٤٢: «**لو ذات سوارٍ لطمني**»، ويروى في المقتضب ٣/ ٧٧: «**لو غير ذات سوارٍ لطمتني**».
(١) ينظر المقتضب ٣/ ٧٧، والكامل ١/ ٣٦٣، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٠.
(٢) سورة التوبة من/ (٦).

﴿تَمْلِكُونَ﴾[١]، وهو قليل[٢]، إضافة إلى خروج «لو» عن بابها؛ لأنه لا يليها الفعل إلا ظاهرًا، ولا يليها مضمرًا إلا في ضرورة[٣]، كقوله ﷺ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[٤].

والحاصل:

أن الرأي المختار في المسألة: ما نقل عن أكثر البصريين، وهو: أن «أنَّ» وما بعدها في موضع المبتدإ، محذوف الخبر؛ وجوبًا، وكان الباجوري موفقًا في اختياره له؛ قياسًا على حذف الخبر بعد «لولا»، وإبقاء لـ«لو» على حالها من الاختصاص بالفعل[٥].

(والله أعلى وأعلم)

❁❁❁

(١) سورة الإسراء من/ (١٠٠).

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٥/ ٧٤، والدر المصون ١/٣٣٠. وشرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام/ ٣٠.

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٤٠.

(٤) سورة النساء من/ (٦٦).

(٥) ينظر الكتاب (هارون) ٣/١٣٩، ١٤٠، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٣٠٠، ومغني اللبيب ١/ ٢٦٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي رزقني بـ(الإسعاد على بانت سعاد)، والصلاة والسلام على سيدنا محمد_ ﷺ_ أشرف العباد والأسياد، وعلى آله وصحبه أفضل السجاد إلى يوم التناد.

وبعد:

فإن دراسة الاختيارات النحوية لشيخ من شيوخ الأزهر الشريف مجال خصب تجعل الباحث يتعرف على الجهود العلمية والفكرية لقادة أعظم مؤسسة علمية في التاريخ، ويطلع على مؤلفات النحويين المتأخرين في تخصصه؛ ليقف على دقائق مذاهبهم.

وبعد هذه الرحلة الماتعة مع الشيخ إبراهيم الباجوري فإنه يحسن بالباحثة ذكر أهم النتائج التي أسفر عنها البحث، وأهم التوصيات في ختام هذا البحث:

أما النتائج فتنقسم إلى: خاصة، وعامة.

النتائج الخاصة بالشيخ الباجوري:

- أنه كان بصري المذهب، ولم يكن في حاشيته على شرح ابن هشام للقصيدة مجرد ناقل أو عارض، بل كانت اختياراته مناسبة لأصول الترجيح في النحو العربي، ويوضح ذلك ما يلي:

١_ التزامه بالقياس، الأمر الذي تسبب في مخالفته لبعض الآراء، كما في حكمه بخروج بدر الدين بن مالك عن القياس في إعمال «إخال» إذا تقدمتها «ما»؛ لإضماره المفعول الأول، وتقديره: «وما إخاله»، وأنه لا ينبغي الحمل عليه، مع إمكان أن تكون ملغاة أو معلقة[(١)].

٢_ اهتمامه بذكر الروايات المتعددة في الأبيات لكعب_ رضي الله عنه_، ويوضح ذلك قوله:

(١) الإسعاد / ٩٥، ٩٦.

«والرواية الثانية_... أحسن_ كما قاله ابن هشام_، وقد ورد في القرآن من هذا المعنى...»[١]، وقوله: «لكن الرواية بالكسر على أنه تعليل مستأنف، فهو تعليل في المعنى، ومثله قوله تعالى[٢]: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾[٣]»[٤]، واهتمامه_ أيضًا_ بلغات العرب، كما في قوله: «و"ما": نافية ملغاة، لا عمل لها_ حتى عند الحجازيين...»[٥].

٣_ مراعاته القواعد النحوية، وذلك بالتزامه بالرتب الإعرابية وقت ذكره للأوجه الثلاثة_ الضم والفتح والكسر في: «ضخم، وعبل...»[٦]، وفي قوله: «فتجري فيها الأوجه الثلاثة السابقة"[٧]، وفي هذا دلالة على إتقانه لأصول النحو.

٤_ ذكره الأوجه الإعرابية المتعددة في المسألة الواحدة بنسبتها إلى أصحابها _ تارة_؛ لتأييد[٨] أو معارضة[٩]، أو من دون نسبتها[١٠]_ تارة أخرى_ دلالة على جواز الجمهور لها.

٥_ شرحه الكلمات الغريبة في القصيدة، وكشفه عن أصولها، مع بيان الأوجه الإعرابية الجائزة فيها، ويقفو ذلك بخلاصة المعنى لبيت القصيد.

٦_ مخالفته بعض كلمات القصيدة، كما في مسألة: مجيء «أنَّ» بمعنى: «لعلَّ»؛ إذ ذهب فيها إلى أن مقتضى التعليل: فتح همزة «إنَّ» على تقدير اللام.

---

(١) الإسعاد (بتصرف يسير)/ ١٨٩.
(٢) سبق تخريجها/ ١٥.
(٣) سورة النساء/ (٢).
(٤) الإسعاد/ ٨٦.
(٥) المصدر السابق / ٤٨.
(٦) الإسعاد/ ١١٢.
(٧) المصدر السابق (بتصرف يسير)/ ٨٤، ٨٥.
(٨) الإسعاد / ١١٢.
(٩) المصدر السابق / ٩٥، ٩٦.
(١٠) الإسعاد/ ١١٢.

- تنوع أقواله في مسألة التنازع إلى قولين_ وإعمال العامل الثاني أفضل عنده؛ لتقديمه في قوله، ولأنه استقبح إعمال العامل الأول_ في النص الأول_، وعلل لذلك بوجوب إضمار جميع ما يحتاج إليه الثاني، وحمل المسموع على الضرورة.

- تنوعت اختياراته_ أيضًا_ في دراسة «إذا» بين الظرفية والشرطية؛ فاختار ظرفيتها_ في قوله الأول والثالث والرابع والخامس_، وعاملها: ما قبلها، ولا جواب لها، واحتمل بقلة كونها شرطية_ في قوله الرابع_، وناصبها: شرطها، والفاء محذوفة؛ للضرورة من الخبر المحذوف، ولم يفصل القول الخامس في ناصبها: أفعل الشرط أم جوابه؟! واكتفى بالإشارة إلى أن الخلاف مذكور في كتب النحو، كما أشار إلى حاجة تقدير الفاء في جوابها، من دون نسبة هذه المذاهب إلى قائليها أو التعليل لها! كما اختار شرطيتها_ في قوله الثاني_ وأن فعل الشرط: «يساور»، وجوابه: «جملة لا يحل... إلخ»، وهو الرأي الراجح.

مما يدل على أن شخصيته علمية مستقلة، وعلى سعة في المعرفة وتبحر في العلم، مما تتسم به الشخصيات الأزهرية، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾[1]!

النتائج العامة:

- مخالفة الأقوال المنسوبة إلى بعض العلماء في الكتب المتأخرة لما ورد في مؤلفات أصحابها أو مجالسهم، مثل:

١_ نسبة كون «ما» اسمًا موصولًا بمعنى: «الذي» مفتقرًا إلى عائد؛ لتقدمه في الذكر إلى الأخفش؛ لكونه نص في كتابه على: كون «ما» المصدرية حرفًا.

٢_ نسبة إجازة توجيه العاملين إلى الظاهر_ شريطة أن يتفقا في العمل_ إلى الفراء؛ لكونه نص في كتابه على: أن إعمال الأول من العاملين في الاسم المتنازع فيه أولى؛

(١) سورة يوسف من/ (٧).

لسبقه.

٣_ نسبة دخول الباء المتعدية على المفعول به إلى الفراء؛ لكونه نص في كتابه على: دخول الباء في المرفوع_ إذا كان يمدح به صاحبه_.

٤_ نسبة إجازة عطف الاسمية على الفعلية والعكس_ مطلقًا_ إلى سيبويه؛ لكونه نص في كتابه على: منع عطف الإنشاء على الخبر، وعكسه.

٥_ نسبة منع عطف الاسمية على الفعلية والعكس_ مطلقًا_ إلى ابن جني ؛ لكونه نص في كتابه على: جواز العطف_ مطلقًا_.

٦_ نسبة إجازة تأويل «أنَّ» وصلتها بعد «لو» بمصدر في محل رفع مبتدإ لا يحتاج إلى خبر إلى المبرد؛ لكونه نص في كتابه على: «أنَّ» وصلتها بعد «لو» في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، وتقديره: «لو ثبت صدقها».

- الخلاف في استعمال «ما» بين سيبويه والأخفش نص ابن يعيش عليه، وانفرد ابن خروف بنسبة اتفاقهما على كون «ما» المصدرية حرفًا، وتبين صحة ذلك بالرجوع إلى كتاب: (معاني القرآن للأخفش).
- الخلاف في ناصب الظرف لم يعرف عند المتقدمين، وابن الحاجب أقدم من أورد فيه خلافًا_ فيما اطلعت عليه من كتب_.
- مخالفة الفراء للكوفيين في جوازهم إلغاء الفعل المتقدم «إخال» وموافقته لجمهور البصريين في وجوب إعمالها_ إذا جاءت متقدمة على مفعوليها_ بشروط، ومنها: ألا تتقدم عليها «ما» النافية.
- لم ينسب العلماء الذين ناقشوا الخلاف في ناصب الظرف كل مذهب إلى أصحابه، بل اكتفوا بنسبة المذهب الأول إلى الأكثرين.
- لم أعثر في كتب المتقدمين على خلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة: أولى العاملين بالعمل في التنازع، وتحرير ما ذكره سيبويه: أن البصريين رأوا أن إعمال الثاني أولى، وجوز الأخفش الأكبر إعمال الأول، كما أجاز الكوفيون إعمال أي الفعلين في التنازع والإضمار في الآخر.

- أجاز ابن مالك كون «لمَّا» التعليقية ظرفًا بمعنى: «إذ» فيه معنى الشرط، كما أجاز كونها حرفًا يقتضي فيما مضى وجوبًا لوجوب.
- أن «لدى» ليست من لفظ «لدن»_ وإن كانت من معناها_؛ لكون لام الكلمة في «لدى»: ساكنة ومعتلة، مثل لام الكلمة في: «إلى»، وقبلهما حرف مفتوح لم تحرك في كلامهم؛ لياء الإضافة، أما لام «لدن» ففصيحة.
- انفراد الفارسي_ فيما اطلعت عليه من كتب_ بإجازة عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس بالواو_ فقط_؛ لأنها أم الباب، ويجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.
- انفراد السهيلي_ فيما اطلعت عليه من كتب_ بإجازة عطف الجملة الفعلية على الاسم المشتق، نحو: «مررت برجل قاعد، ويقوم»، ومنع عطف العكس، نحو: «مررت برجل يقوم، وقاعد».
- انفراد السيوطي_ فيما اطلعت عليه من كتب_ بكون «لدى» لا تجر أصلًا، و«عند» معرب يجر بـ«من»؛ فأوقع على ما كان في ملكك، حضرك أو غاب عنك، وإن كان أصله الحاضر، فقيل: «عندي كذا"، لمكان الحضور أو القرب معنى أو حسًا، بخلاف «لدى» فتأتي لزمانه، فيكون قولهم: «لدي كذا» لما لا يتجاوز حضرتك.
- الفاصل بين «لدى» وبين «عند»: أن «لدى»: مبني_ لفرط إبهامه بوقوعه على الجهات الست، فجرى مجرى الحرف في إبهامه_ على السكون؛ لمضارعتها الفعل، نحو: «خُذْ»، فأجريت مجراه.
- أن وجه الشبه بين «لدى» وبين «لدن»: هو اختلاف حركة الدال قبل النون، فتقول: «لَدُنْ، ولَدَنْ»، وشابهت الضمة والفتحة قبل النون باختلافهما حركات الإعراب، في نحو: «هذا ضاربٌ عمرًا، ورأيت ضاربًا عمرًا»، كما يحذف التنوين تارة، ويثبت تارة أخرى في نحو: «لَدُ غُدوة».

- المشهور في «أنَّ» أنها حرف توكيد ونصب؛ تنصب الاسم وترفع الخبر، ومجيؤها بمعنى: «لعل» لغة لبعض العرب لا يجوز إهدارها. كيف ذلك، وقد وردت في القراءة القرآنية وفي الشعر المحتج به؟!
- لا لبس بين «إنَّ» الناصبة، والتي بمعنى: «لعل»؛ لأن الناصبة_ يقع بعدها الاسم، والأخرى_ يقع بعدها الفعل كما في قول امرئ القيس في مسألة: مجيء «إنَّ» بمعنى «لعلَّ».

وأما التوصيات التي أسفر عنها البحث، فهي:

- اختيارات الشيخ الباجوري التصريفية والعروضية في (الإسعاد على بانت سعاد) (عرض ومناقشة).
- الشيخ الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) وتعاقب الحروف في (الإسعاد على بانت سعاد) (جمعًا ودراسة).
- الشواهد النحوية في (الإسعاد على بانت سعاد) (جمعًا وتوثيقًا ودراسة).
- اعتراضات الشيخ الباجوري في مؤلفاته (دراسة تحليلية).
- جهود الشيخ الباجوري في مؤلفاته، وأثرها في علوم العربية (دراسة أصولية).
- دور الشيخ الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) في خدمة العلوم العربية.

وبعد، فهذا ثمرة أسأل الله_ ﷻ_ أن يتقبلها قبولًا حسنًا، وأن ينفع بها، فإن أكن قد أصبت فبتوفيق منه ﷻ، وإن كانت الأخرى فحسبي إخلاص النية لله_ ﷻ_ وأنها خطوة على طريق البحث العلمي، وسبحان من تفرد بالكمال والجلال، وتنزه عن القصور والنقصان!

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[1].

(١) سورة هود من/ (٨٨).

ثبت المصـادر والمراجـع

- **القرآن الكريم.**
- **المطبوعات:**

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي_ تح: د. طارق الجنابي_ دار النشر: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م).
* إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس لابن زيدان السجلماسي_ تح: د. علي عمر_ دار النشر: مكتبة الثقافة الدينية_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م).
* إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث لأبي البقاء العكبري_ وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السّلام بالى، محمد زكي عبد الديم_ دار النشر: دار ابن رجب_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م).
* ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي_ تح: د. رجب عثمان محمد_ دار النشر: مكتبة الخانجي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م).
* الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي_ تح: د. عبد الله الحسيني البركاتي، د. محسن سالم العميري_ جامعة أم القرى_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٠هـ_ ١٩٨٩م).
* الأزهر في ألف عام_ ت: د. محمد عبد المنعم خفاجي_ دار النشر: عالم الكتب_ بيروت/ مكتبة الكليات الأزهرية_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م).
* أسرار العربية لكمال الدين الأنباري_ تح: فخر صالح قدارة_ دار النشر: دار الجيل بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٩٥م).
* الإسعاد_ تح: أ. د/ رفعت علي محمد_ دار النشر: دار كشيدة_ ط ٣_ تاريخ النشر: (١٤٤٢هـ_ ٢٠٢١م).

* الأشباه والنظائر للسيوطي_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١١هـ_ ١٩٩٠م).
* الأصول في النحو لابن السراج_ تح: عبد الحسين الفتلي_ دار النشر: مؤسسة الرسالة_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* إعراب القرآن للنحاس_ تح: د. زهير غازي زاهد_ دار النشر: عالم الكتب_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٩هـ_١٩٨٨م).
* الأعلام للزركلي_ دار النشر: دار العلم للملايين_ ط/ الخامسة عشر_ عام النشر: (٢٠٠٢م).
* الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي_ ت/ سعيد الأفغاني_ دار النشر: مؤسسة الرسالة_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٤٠٠هـ_ ١٩٨٠م).
* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي_ تح: الأستاذ مصطفى السقا_ د. حامد عبد المجيد_ دار النشر: مطبعة دار الكتب المصرية_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٩٦م).
* أمالي ابن الحاجب_ دراسة وتح: د. فخر صالح سليمان قدارة_ دار النشر: الجيل_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٩هـ_١٩٨٩م).
* أمالي ابن الشجري_ تح: د. محمود محمد الطناحي_ دار النشر: مكتبة الخانجي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للعلوي_ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم_ دار النشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٣٧٣هـ_ ١٩٥٤م).
* إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري_ تح: إبراهيم عطوه عوض_ دار النشر: المكتبة العلمية_ مكان النشر: لاهور_ باكستان_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد_ دار النشر: الطلائع_ ط/ الأولى_ عام النشر: (٢٠٠٩م).

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد_ دار النشر: المكتبة العصرية__ مكان النشر: صيدا ببيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م).
* إيضاح شواهد الإيضاح_ ت: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي_ دراسة وتح: د. محمد ابن حمود الدعجاني_ دار النشر: دار الغرب الإسلامي_ مكان النشر: بيروت_ لبنان_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٨هـ_ ١٩٨٧م).
* الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي_ تح ودراسة: د. كاظم بحر المرجان_ دار النشر: عالم الكتب_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤١٦هـ_ ١٩٩٦م).
* إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري_ تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان_ دار النشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية_ مكان النشر: دمشق_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٣٩٠هـ_ ١٩٧١م).
* البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي_ تح: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، و: علي محمد معوض_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٢ هـ_ ٢٠٠١م).
* البديع في علم العربية لابن الأثير_ تح ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين_ دار النشر: جامعة أم القرى_ مكان النشر: مكة المكرمة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٠هـ).
* البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع_ تح: د. عياد بن عيد الشيبتي_ دار النشر: الغرب الإسلامي_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٧هـ_ ١٩٨٦م).
* البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي_ تح: د. علاء الدين حموية_ دار النشر: عمار_ مكان النشر: الأردن_ ط/ الأولى_ (١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٢م).
* تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري_ تح: إبراهيم شمس الدين_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي_ دار النشر: دار الفكر_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٤هـ).

* التبصرة والتذكرة للصيمري_ تح: د. فتحي أحمد مصطفى_ دار النشر: الفكر_ مكان النشر: دمشق_ الطبعة: الأولى_ عام النشر: (١٤٠٢هـ_ ١٩٨٣م).
* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري_ تح: د. عبد الرحمن العثيمين_ دار النشر: دار الغرب الإسلامي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م).
* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام_ تح: د. عباس مصطفى الصالحي_ مكان النشر: (كلية التربية_ بغداد)_ دار النشر: دار الكتاب العربي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م).
* تذكرة النحاة لأبي حيان_ تح: د. عفيف عبد الرحمن_ دار النشر: مؤسسة الرسالة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٦هـ_١٩٨٦ م).
* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي_ تح: أ.د. حسن هنداوي_ دار النشر: القلم_ مكان النشر: دمشق_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢١هـ_ ٢٠٠١ م).
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك_ تح: د. محمد كامل بركات_ دار النشر: الكاتب العربي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٣٨٧هـ_ ١٩٦٧م).
* التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري_ تح: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم_ دار النشر: الزهراء للإعلام العربي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٣هـ_ ١٩٩٢م).
* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي_ شرح وتح: عبد الرحمن علي سليمان_ دار النشر: الفكر العربي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٨م).
* التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني_ تح: اوتو تريزل_ دار النشر: دار الكتاب العربي_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤٠٤هـ_ ١٩٨٤م).
* جمهرة أشعار العرب_ المؤلف: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي_ حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي_ دار النشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* جمهرة اللغة لابن دريد_ تح: رمزي منير بعلبكي_ دار النشر: دار العلم للملايين_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٨٧م).

* الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي_ تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٣هـ_ ١٩٩٢م).
* حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك_ تح/ طه عبد الرؤوف سعد_ دار النشر: المكتبة التوفيقية_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* حاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام_ ت: عبد القادر البغدادي_ تح/ نظيف محرم خواجه_ دار النشر: فرانتس شتاينز_ مكان النشر: فيسبادن__ تاريخ النشر: (١٤٠٠هـ_ ١٩٨٠م).
* حجة القراءات لابن زنجلة_ حقق الكتاب، وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني_ دار النشر: الرسالة_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* الحجة للقراء السبعة للفارسي_ تح: بدر الدين قهوجي_ بشير جويجابي_ راجعه ودققه: عبد العزيز رباح_ أحمد يوسف الدقاق_ دار النشر: دار المأمون للتراث_ مكان النشر: دمشق/ بيروت_ ط/ الثانية_ (١٤١٣ هـ_ ١٩٩٣م).
* حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبد الرزاق الميداني الدمشقي_ حققه ونسقه وعلق عليه حفيده: محمد بهجة البيطار_ من أعضاء مجمع اللغة العربية_ دار النشر: دار صادر_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الثانية_ تاريخ النشر: (١٤١٣هـ_ ١٩٩٣م).
* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي_ تح وشرح/ عبد السلام هارون_ دار النشر: الخانجي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٩٩٦م).
* الخصائص لابن جني_ تح: محمد علي النجار_ دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب_ ط/ الرابعة_ عام النشر: (١٩٩٩م).
* الدرر السنية في قواعد العربية_ ت: أ.د: محمد حسين المحرصاوي، أ.د: عادل محمود محمد سرور_ دار النشر: دار أصول الدين، ودار الكتائب بالدراسة، ومركز توزيع الكتاب بكلية اللغة العربية بالقاهرة _ مكان النشر: جامعة الأزهر بالقاهرة_ ط/ الثامنة_ عام النشر: (١٤٤٤هـ_ ٢٠٢٣م).
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للحسين الحلبي_ تح/ الشيخ علي محمد عوض الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، د. جاد مخلوف جاد، د. زكريا عبد المجيد التوني_

دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٤هـ_ ١٩٩٤م).

* دلائل الإعجاز للجرجاني_ تح: د. محمد التنجي_ دار النشر: دار الكتاب العربي_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٩٥م).
* ديوان أبو زبيد الطائي_ تح: د. حمودة القيس_ دار النشر: المجمع العراقي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٦٧م).
* ديوان أبي النجم العجلي_ ت/ علاء الدين أغا_ دار النشر: النادي الأدبي_ مكان النشر: الرياض_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠١هـ).
* ديوان امرئ القيس_ اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي_ دار النشر: دار المعرفة_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤٢٥هـ_ ٢٠٠٤ م).
* ديوان الحماسة للتبريزي_ دار النشر: دار القلم_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* ديوان الفرزدق_ تح: محمد أحمد الصاوي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٣٥٤هـ).
* ديوان كعب بن زهير_ حققه، وشرحه، وقدم له: أ/ علي فاعور_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٧هـ_ ١٩٩٧م).
* رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي_ تح/ أحمد محمد الخراط_ مطبوعات مجمع اللغة العربية_ مكان النشر: دمشق_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري_ تح: د. حاتم صالح الضامن_ دار النشر: مؤسسة الرسالة_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٢ هـ_ ١٩٩٢م).
* زهر الأكم في الأمثال والحكم لنور الدين اليوسي_ تح: د محمد حجي، د محمد الأخضر_ دار النشر: الشركة الجديدة_ دار الثقافة، الدار البيضاء_ مكان النشر: المغرب_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠١هـ_ ١٩٨١ م).
* سر صناعة الإعراب لابن جني_ دراسة وتح: د / حسن هنداوي_ دار النشر: القلم_ مكان النشر: دمشق_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م).

* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك_ تح: محمد محيي الدين عبد الحميد_ ط/ دار التراث_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ العشرون_ (١٤٠٠هـ_ ١٩٨٠م).
* شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)_ تح: محمد باسل عيون السود_ دار النشر: الكتب العلمية_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٠ هـ_ ٢٠٠٠ م).
* شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي_ تح: عبد العزيز رباح_ أحمد يوسف دقاق_ دار النشر: دار المأمون للتراث_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٣٩٣هـ).
* شرح الأنموذج في النحو للزمخشري بشرح الأردبيلي_ ت: د. حسني عبد الجليل يوسف_ دار النشر: مكتبة الآداب_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» لابن الوردي_ تح ودراسة: د. عبد الله بن علي الشلال_ دار النشر: مكتبة الرشد_ مكان النشر: الرياض_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م).
* شرح ألفية ابن معط لابن القواس_ تح: د. علي الشوملي_ ط/ الرياض_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م).
* شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» لناظر الجيش_ دراسة وتح: أ.د/ علي محمد فاخر، وأ.د/ جابر البراجة، وأ.د/ إبراهيم العجمي، وأ.د/ جابر مبارك، وأ.د/ علي السنوسي، وأ.د/ محمد راغب_ دار النشر: السلام_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٨هـ).
* شرح التسهيل لابن مالك_ تح/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون_ دار النشر: هجر_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٠هـ_ ١٩٩٠م).
* شرح التسهيل للمرادي_ تح: د. محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد_ دار النشر: مكتبة الإيمان_ مكان النشر: المنصورة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٧هـ_ ٢٠٠٦م).
* شرح جمل الزجاجي لابن خروف_ ت: د. سلوى محمد عمر عرب_ دار النشر: جامعة أم القرى_ مكان النشر: مكة المكرمة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٨هـ).
*شرح جمل الزجاجي لابن عصفور_ تح: د. صاحب أبو جناح_ دار النشر: عالم الكتب_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.

* شرح ديوان الحماسة للمرزوقي_ نشره/ أحمد أمين، وعبد السلام هارون_ دار النشر: الجبل_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١١هـ_ ١٩٩١م).
* شرح شواهد المغني للسيوطي_ وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان_ مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود الشنقيطي_ دار النشر: لجنة التراث العربي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٣٨٦هـ_ ١٩٦٦م).
* شرح صحيح البخاري لابن بطال_ تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم_ دار النشر: مكتبة الرشد_ مكان النشر: السعودية، الرياض_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤٢٣هـ_ ٢٠٠٣م).
* شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحب الدين النويري_ تقديم وتح: د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٣م).
* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك_ ت/ عدنان الدوري_ دار النشر: العاني_ مكان النشر: بغداد_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٣٩٧هـ_ ١٩٧٧م).
* شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) للقوجوي شيخ زاده_ دراسة وتح: إسماعيل إسماعيل مروة_ دار النشر: دار الفكر المعاصر_ مكان النشر: (دمشق)_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٦ هـ_ ١٩٩٥م).
* شرح كافية ابن الحاجب للرضي_ تح: د. يوسف حسن عمر_ دار النشر: قازيونس_ مكان النشر: بنغازي_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٩٩٦م).
* شرح الكافية الشافية لابن مالك_ حققه وقدم له: أ.د/ عبد المنعم أحمد هريدي_ دار النشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي_ مكان النشر: مكة المكرمة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م).
* شرح كتاب سيبويه للسيرافي_ تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٩هـ_ ٢٠٠٨م).
* شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي_ تح د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين_ دار النشر: دار الغرب الإسلامي_ مكان النشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٩٠م).

* شرح المفصل للزمخشري لابن يعيش_ قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م).
* شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين_ تح: د. تركي بن سهو_ دار النشر: مؤسسة الرسالة_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الثانية_ (١٤١٤هـ_ ١٩٩٤م).
* شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ_ تح/ خالد عبد الكريم_ ط/ الكويت_ ط/ الأولى_ (١٩٧٦م).
* شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ_ ت: د. محمد أبو الفتوح شريف_ دار النشر: دار الزهراء للطباعة والنشر_ ط/ الأولى_ (١٩٧٨م).
* شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام_ ت: د. صلاح راوي_ دار النشر: دار مرجان للطباعة_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الثانية_ من دون تاريخ.
* شرح اللمع للأصفهاني_ تح د. إبراهيم بن محمد أبو عباة_ دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي_ تح: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي_ دار النشر: المكتبة الفيصلية_ مكان النشر: مكة المكرمة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م).
* شيوخ الأزهر، ت: أشرف فوزي صالح_ دار النشر: الشركة العربية للنشر والتوزيع_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري الفارابي_ تح: أحمد عبد الغفور عطار_ دار النشر: دار العلم للملايين_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الرابعة_ عام النشر: (١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م).
* صحيح مسلم_ تح: محمد فؤاد عبد الباقي_ دار النشر: دار إحياء التراث العربي_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي_ تح: د. محسن بن سالم العميري_ جامعة أم القرى_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٥هـ).
* الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي للدكتور. المتولي علي المتولي الأشرم_ دار النشر: مكتبة جزيرة الورد_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.

* العُدّة في إعراب العُمدَة لابن فرحون المدني_ تح: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)_ دار النشر: دار الإمام البخاري_ مكان النشر: الدوحة_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* العضديات للفارسي_ تح/ د. علي جابر المنصوري_ دار النشر: مكتبة النهضة العربية_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م).
* العفو والاعتذار للرقام البصري_ تح: د. عبد القدوس أبو صالح_ دار النشر: دار البشير_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٤١٤هـ_ ١٩٩٣م).
* غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري_ تح: زكريا عميرات_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٦ هـ).
* الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي_ تح: د. ممدوح محمد خسارة_ دار النشر: المجلس الوطني للثقافة_ مكان النشر: الكويت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٣هـ_٢٠٠٢م).
* الفاضل للمبرد_ دار النشر: دار الكتب المصرية_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٤٢١هـ).
* الفصول المفيدة في الواو المزيدة للعلائي_ تح: د. حسن موسى_ دار النشر: البشير_ مكان النشر: الأردن_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٠هـ_ ١٩٩٠م).
* الفوائد والقواعد للثمانيني_ تح: د. عبد الوهاب محمود الكحلة_ دار النشر: مؤسسة الرسالة_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٣م).
* الفوائد الضيائية لنور الدين الجامي_ تح: د. أسامة الرفاعي_ دار النشر: وزارة الأوقاف_ مكان النشر: العراق_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٨٣م).
* فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لمحمد الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني_ تح: إحسان عباس_ دار النشر: دار الغرب الإسلامي_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٩٨٢).
* فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر على التوالي_ تح: عبد الملك دهيش_ دار النشر: مكة المكرمة، مكتبة الأسدي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٩ هـ_ ٢٠٠٨م).

* القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية لمحمد حبش_ دار النشر: دار الفكر_ مكان النشر: دمشق_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٩ هـ_ ١٩٩٩م).
* الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع_ تح: د. فيصل الحفيان_ دار النشر: مكتبة الرشد_ مكان النشر: الرياض_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م).
* الكامل في اللغة والأدب للمبرد_ تح: محمد أبو الفضل إبراهيم_ دار النشر: دار الفكر العربي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٤١٧ هـ_ ١٩٩٧ م).
* كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي_ تح وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي_ دار النشر: مكتبة الخانجي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٨هـ_ ١٩٨٨م).
* كتاب فيه لغات القرآن للفراء_ ضبطه وصححه: جابر بن عبد الله السريع_ ط/ الأولى_ عام: (١٤٣٥هـ).
* الكتاب لسيبويه_ تح وشرح/ عبد السلام هارون_ تح: عبد السلام هارون_ دار النشر: مكتبة الخانجي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٤٠٨هـ_ ١٩٨٨م).
* الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري_ دار النشر: دار الكتاب العربي_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٤٠٧هـ).
* اللامات للزجاجي، أبو القاسم_ تح: مازن المبارك_ دار النشر: دار الفكر_ مكان النشر: دمشق_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).
* اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري_ تح: د. عبد الإله النبهان_ دار النشر: الفكر_ مكان النشر: دمشق_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٦هـ_ ١٩٩٥م).
* لسان العرب لابن منظور، دار النشر: دار صادر_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٤هـ).
* المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده_ تح: عبد الحميد هنداوي_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢١هـ).
* مجاز القرآن لأبي عبيدة_ تح: محمد فواد سزگين_ دار النشر: مكتبة الخانجي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٣٨١هـ).

* مجالس ثعلب_ تح: عبد السلام هارون_ دار النشر: دار المعارف_ مكان النشر: مصر_ ط/ السادسة_ من دون تاريخ.
* مجمع الأمثال للنيسابوري_ تح: محمد محيى الدين عبد الحميد_ دار النشر: دار المعرفة_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار لجمال الدين الكجراتي_ دار النشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٣٨٧هـ_ ١٩٦٧م).
* المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني_ تح: علي النجدي و د. عبد الفتاح شلبي_ دار النشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٠هـ_ ١٩٩٩م).
* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية_ تح: عبد السلام عبد الشافي محمد_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٢هـ).
*المسائل البصريات للفارسي_ تح: د. محمد الشاطر أحمد_ دار النشر: مطبعة المدني_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م).
* مسائل الخلاف للأنباري بين الإنصاف والاعتساف (توثيق، وتحقيق، وتحرير) للدكتور/ مصطفى خليل خاطر_ دار النشر: التركي للكمبيوتر وطباعة الأوفست_ مكان النشر: طنطا_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٣م).
* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي_ دراسة وتح: صلاح الدين عبد الله الشنكاوي_ دار النشر: مطبعة العاني_ مكان النشر: بغداد_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي_ ت: مصطفى الحدري_ دار النشر: مجمع اللغة العربية_ مكان النشر: دمشق_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٦هـ_ ١٩٨٦م).
* المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل_ تح وتعليق: د. محمد كامل بركات_ دار النشر: جامعة أم القرى_ مكان النشر: مكة المكرمة_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤٢٢هـ_ ٢٠٠١م).
* المستوفى في النحو لابن الحكم الفرخان_ تح: د. محمد بدوي المختون_ دار النشر: الثقافة العربية_ مكان النشر: القاهرة _ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م).

* مصابيح المغاني في حروف المعاني للموزع_ تح: د. عائض بن نافع العمري_ دار النشر: دار المنار_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٤هـ_١٩٩٣م).
* معاني القراءات للأزهري_ دار النشر: مركز البحوث في كلية الآداب_ جامعة الملك سعود_ مكان النشر: المملكة العربية السعودية_ ط/ الأولى_ (١٤١٢ هـ_ ١٩٩١ م).
* معاني القرآن وإعرابه للزجاج_ تح: د. عبدالجليل عبده شلبي_ دار النشر: الحديث_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤١٨هـ_ ١٩٩٧م).
* معاني القرآن للأخفش_ تح: د. هدى محمود قراعة_ دار النشر: مكتبة الخانجي_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١١هـ_ ١٩٩٠م).
* معاني القرآن للفراء_ تح: محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي_ دار النشر: عالم الكتب_ ط/ الثالثة_ عام النشر: (١٤٠٣هـ_ ١٩٨٣م).
* معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون_ دار النشر: الدجوي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٣٩٢هـ_ ١٩٧٢م).
* معجم المؤلفين_ ت: عمر رضا كحالة_ دار النشر: مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* المعجم المفصل في شواهد العربية_ ت: د. إميل بديع يعقوب_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ ط/ الأولى_ (١٤١٧هـ_ ١٩٩٦م).
* معجم مقاييس اللغة لابن فارس_ تح: عبد السلام هارون_ دار النشر: دار الفكر_ ط/ الأولى_ (١٣٩٩هـ_ ١٩٧٩م).
* المغني في النحو لابن فلاح اليمني_ تح: د. عبد الرازق عبد الرحمن السعدي_ دار النشر: دار الشئون الثقافية العامة_ مكان النشر: بغداد_ ط/ الأولى_ (١٩٩٩م).
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري_ تح: محمد محيي الدين عبد الحميد_ دار النشر: المكتبة العصرية_ مكان النشر: صيدا_ ببيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٦هـ_ ١٩٩٦م).
* مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢١هـ).

* المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري_ تح: د. علي بو ملحم_ دار النشر: مكتبة الهلال_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٩٣م).
* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى» لبدر الدين العيني_ تح: أ. د/ علي محمد فاخر، أ. د/ أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر_ دار النشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٣١هـ_ ٢٠١٠م).
* المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني_ تح: د. كاظم بحر المرجان_ دار النشر: وزارة الثقافة والإعلام_ مكان النشر: الجمهورية العراقية_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٩٨٢م).
* المقتضب لأبي العباس المبرد_ تح: محمد عبد الخالق عضيمة_ دار النشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤١٥هـ_ ١٩٩٤م).
* المقرب لابن عصفور_ تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م).
* الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع_ تح: علي بن سلطان الحكمي_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٥هـ_ ١٩٨٥م).
* من أثر الكتاب في اختلاف أولي الألباب_ دراسة للمسائل النحوية والصرفية التي اختلف العلماء في حكاية مذهب سيبويه فيها_ ت: أ.د/ محمد حسين المحرصاوي_ _ دار النشر: كشيدة_ مكان النشر: العاشر من رمضان بمصر_ ط/ الثانية_ عام النشر: (١٤٣٧هـ_ ٢٠١٦م).
* المنتخب من غريب كلام العرب لأبي الحسن الملقب بكراع النمل_ تح: د. محمد بن أحمد العمري_ دار النشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي_ مكان النشر: جامعة أم القرى_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٠٩هـ_ ١٩٨٩م).
* المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني_ تح وتعليق: محمد عبد القادر أحمد عطا_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤١٩هـ_ ١٩٩٩م).

* منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي_ تح: أ.د/ علي محمد علي فاخر، وأ.د/ أحمد محمد السوداني، وأ.د/ عبد العزيز محمد فاخر_ دار النشر: الكتب المصرية_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٣٥هـ_ ٢٠١٣م).
* الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»_ جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير ابن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي_ دار النشر: مجلة الحكمة_ مكان النشر: مانشستر_ بريطانيا_ ط/ الأولى_ (١٤٢٤ هـ_ ٢٠٠٣ م).
* نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي_ تح: د. مصطفى الصادق العربي_ دار النشر: مطابع الثورة للطباعة والنشر_ مكان النشر: بنغازي_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* نتائج الفكر في النحو للسهيلي_ دار النشر: دار الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى (١٤١٢_ ١٩٩٢م).
* النشر في القراءات العشر لابن الجزري_ تح: علي محمد الضباع_ دار النشر: المطبعة التجارية الكبرى_ تصوير دار الكتاب العلمية_ ط/ الأولى_ من دون تاريخ.
* نظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي_ تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين_ دار النشر: مكتبة العبيكان_ مكان النشر الرياض_ ط/ الأولى_ (١٤٢١هـ_ ٢٠٠٠م).
* نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين النويري_ دار النشر: دار الكتب والوثائق القومية_ مكان النشر: القاهرة_ ط/ الأولى_ عام النشر: (١٤٢٣هـ).
* النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير_ تح: طاهر أحمد الزاوي_ محمود محمد الطناحي_ دار النشر: المكتبة العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ (١٣٩٩هـ_ ١٩٧٩م).
* النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري_ تح ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد_ دار النشر: دار الشروق_ ط/ الأولى_ (١٤٠١هـ_ ١٩٨١م).
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي_ تح: أ. أحمد شمس الدين_ دار النشر: الكتب العلمية_ مكان النشر: بيروت_ ط/ الأولى_ (١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م).

- **الرسائل العلمية:**

* الحاصر لفوائد المقدمة فى علم حقائق الإعراب_ رسالة علمية مقدمة من الباحث: عادل عبد الحميد عبد العزيز؛ لنيل درجة العالمية من كلية اللغة العربية بالمنوفية_ عام: (١٤١٢هـ_ ١٩٩٢م).
* شرح كتاب سيبويه للرماني (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال)_ رسالة علمية مقدمة من الباحث: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي؛ لنيل درجة العالمية من كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية_ الرياض_ المملكة العربية السعودية_ عام: (١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م).

- **الدوريات:**

* الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني للفارسي_ تح: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم_ نص محقق منشور بمجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها_ مطابع جامعة أم القرى_ المجلد (١٢)_ العدد (٢٠)_ (٢٠٠٠م).

الفهرس التفصيلي

	الموضوع	الصفحة
	الملخص باللغة العربية.	٣
	الملخص باللغة الإنجليزية.	٤
١	المقدمة.	٥
٢	التمهيد.	١١
٣	الاختيارات النحوية للشيخ إبراهيم الباجوري (ت: ١٢٧٧هـ) في: الإسعاد على (بانت سعاد لكعب بن زهير)، وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يقسم عشرة مطالب:	١٨
٤	المطلب الأول_ الموصولات، وفيها مسألة: استعمالات «ما» السابقة للفعل الماضي.	١٩
٥	المطلب الثاني_ الابتداء، وفيه مسألة: إعمال اسم الفاعل والظرف من دون الاعتماد.	٢٢
٦	المطلب الثالث_ الحروف المشبه بـ«ليس»، وفيها مسألة: الخلاف في العامل فيما بعد «ما».	٢٨
٧	المطلب الرابع_ «إن» وأخواتها، وفيها مسألة: مجيء «إنَّ» بمعنى «لعلَّ».	٣١
٨	المطلب الخامس_ «ظن» وأخواتها، وفيها مسألة: «إخال» بين الإعمال والإلغاء والتعليق.	٣٥
٩	المطلب السادس_ التنازع، وفيه مسألة: أولى العاملين بالعمل في التنازع.	٣٩
١٠	المطلب السابع_ المفعول فيه، وفيه ثلاث مسائل، وهي_ الأولى_ استعمالات «إذ»، والثانية_ «إذا» بين الظرفية والشرطية، والثالثة_ معنى «لدى».	٤٦
١١	المطلب الثامن_ التعجب، وفيه مسألة: حقيقة «أفعل به».	٦٠
١٢	المطلب التاسع_ عطف النسق، وفيه مسألة: عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية والعكس.	٦٥
١٣	المطلب العاشر_ عوامل الفعل، وفيه مسألة:	٧١

	«لمَّا» التعليقية بين الظرفية والحرفية.	
١٤	المطلب الحادي عشر_ لو الامتناعية، وفيه مسألة: الأوجه الإعرابية في «أنَّ» وصلتها بعد «لو».	٧٤
١٤	الخاتمة	٧٨
١٥	ثبت المصادر والمراجع	٨٤
١٦	الفهرس التفصيلي	١٠٠